Khaleeji Commercial Bank

نمـــو راســـخ

التقـرير السنـــوي ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

نمـــو راســـخ

أسس راسخة	٤
الرؤية، الرسالة والقيم	٥
أعضاء مجلس الإدارة	٦
هيئة الرقابة الشرعية	٧
أدوات الاستثمـار	٨
أهم الإنجازات السنوية	٩
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٠
تقرير الإدارة	١٤
الحوكمة الإدارية	٢٠
إدارة المخاطر	٢٢
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٢٦
تقرير مدققي الحسابات	٢٨
البيانات المالية	٢٩
إيضاحات حول البيانات المالية	٣٢

الـمصرف الخليـجي التجاري ش.م.ب. (مقفلة)
برج الزامل، شارع الحكومة
ص.ب.٦٠٠١، المنامة، مملكة البحرين
هاتف : ٠٥٠٥٠٥ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٠٥٠٢٨٨ ١٧ ٩٧٣+
البريد الإلكتروني: info@khcbonline.com

www.khcbonline.com

أسـس راسخة

تأسس المصرف الخليجي التجاري في نوفمبر ٢٠٠٤ كمصرف تجاري إسلامي يقع مقره الرئيسي في مملكة البحرين وبرأسمال مدفوع وقدره ١٠٠ مليون دينار بحريني، ويعمل تحت مظلة التصريح الممنوح له من قبل مصرف البحرين المركزي.

يعتبر المصرف الخليجي التجاري شركة مملوكة من قبل مجموعة من المستثمرين الاستراتيجيين من المؤسسات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تبلغ ٦٠٪، بالإضافة إلى الشركة الأم والمؤسس الرئيسي بيت التمويل الخليجي، الشركة الرائدة في المنطقة الذي يمتلك النسبة الباقية.

يقدم المصرف لعملائه من المؤسسات المالية والشركات والأفراد ذو الملاءة المالية العالية مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية التجارية وخدمة إدارة الثروات ومنتجات الاستثمار وتسهيلات تمويل المشاريع.

كما يسعى المصرف إلى بناء شراكات جديدة مع المؤسسات المالية وتوطيد علاقاته مع عملائه بما يضمن الاستفادة من فرص التمويل والاستثمار ذات المردود العالي.

الرؤية أن نكون مصرفاً إسلامياً محلياً وإقليمياً رياديا، وأن نقدم منتجات وخدمات وفرص استثمارية متميزة وفريدة وعالية الجودة للعملاء، وفقاً لمبادىء الشريعة الإسلامية الغراء.

الرسالة المساهمة في تطوير مشاريع التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يهدف المصرف الخليجي التجاري إلى تعظيم ثروات عملائه ومساهميه وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يسهم في تعزيز نمو القطاع المصرفي الإسلامي، وخلق بيئة تنافسية في العمل تحفز الموظفين على الإبداع وتحقيق أهدافهم المهنية.

القيم سوف يعمل المصرف على منح المزيد من الخدمة لعملائه، وبناء علاقات شراكة طويلة الأمد معهم، وتقديم أفضل الخدمات المتوفرة لهم، والاستجابة لاحتياجاتهم وطلباتهم الخاصة، وتوفير خدمات ومنتجات ذات جودة عالية. كما سوف يعمل على الاستفادة من خبراته في معرفة السوق ومن مهارته العالية في توفير فرص الاستثمار لأجل إنجاز الأهداق الموضوعة من قبل عملائه لأعمالهم.

قيـــادة قـويـــة
أعضاء **مجلس الإدارة**

الدكتور فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة

السيد عصام يوسف جناحي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد بطي خليفة الفلاسي
عضو مجلس الإدارة

السيد يوسف محمد خياط
عضو مجلس الإدارة

السيد عبداللطيف عبدالله المير
عضو مجلس الإدارة

السيد سمير يعقوب النفيسي
عضو مجلس الإدارة

السيد وليد عبدالرحمن الرويح
عضو مجلس الإدارة

السيد عبدالله عبدالكريم شويطر
عضو مجلس الإدارة

شرعيتنـــا منهجنـــا
هيئة **الرقابة الشرعية**

يعمل المصرف الخليجي التجاري وفقا لإرشادات وخبرات هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلاثة من علماء الدين الأجلاء ممن يمتلكون الخبرة الكافية في القطاع المالي. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة مدى تطابق أعمال المصرف ومنتجاته واستثماراته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتضم الهيئة في عضويتها كلاً من:

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
الرئيس
عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، و وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، قاض في المحكمة الشرعية الكبرى سابقاً، محاضر في جامعة البحرين. حائز على شهادة الدكتوراه بمرتبة الشرف من جامعة أدنبرة بالمملكة المتحدة .

فضيلة الشيخ الدكتور فريد محمد هادي
عضو تنفيذي
أستاذ مساعد في كلية الآداب – قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة البحرين. دكتوراه من جامعة أدنبره في المملكة المتحدة. دكتوراه من جامعة محمد الخامس في المملكة المغربية. عضو الرقابة الشرعية في عدد من مشاريع بيت التمويل الخليجي والمصارف الإسلامية الأخرى.

فضيلة الشيخ نظام بن محمد صالح يعقوبي
عضو تنفيذي
عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك البحرين الإسلامي ومصرف الشامل وبيت التمويل الخليجي. عضو تنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي. عضو مجلس إدارة مؤشر داو جونز الإسلامي. عضو هيئة الرقابة الشرعية في عدد من المصارف الإسلامية.

المنتجات الاستثمـارية

منتج الحارث الاستثماري
منتج عقارات الخليج
المساكن الخليجية الألمانية
منتج أملاك ٢
منتج صروح
سفانا
برج هاجر
أراميس
جناين
دانات الهند

المشاركة في المشاريع

مرفأ البحرين المالي
مشروع الخور - البحرين
تلال المها (مشروع العرين، البحرين)
الجامعة الملكية للبنات (البحرين)
شركة الإمارات لتطوير الرعاية الصحية
(الإمارات العربية المتحدة)

أداء قـــــوي

إجمـالي الدخـل
بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	٣٢,٤٠٩
٢٠٠٦	١٣,٦٤٩
٢٠٠٥	٦,٥٨٧

صافي الأرباح
بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	٢٠,٨٣٦
٢٠٠٦	٧,٩٨٦
٢٠٠٥	٤,١٠٧

إجمالي الأصول
بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	٢٦٩,٥١١
٢٠٠٦	٩٦,٢٥٠
٢٠٠٥	٧١,١٠٥

إجمالي حقوق المساهمين
بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	١٣٤,٩٩٠
٢٠٠٦	٤٢,٥٧٣
٢٠٠٥	٣٣,٩٠٧

العائد على متوسط الموجودات
نسبة مؤية

٢٠٠٧	٪١١,٥
٢٠٠٦	٪٩,٥٤
٢٠٠٥	٪٨,١١

العائد على كل سهم
بالفلس البحريني

٢٠٠٧	٢٥,٤
٢٠٠٦	٢٦,٥
٢٠٠٥	١٣,٦

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الدكتور فؤاد عبدالله العمر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

يطيب لي بالأصالة عن نفسي و بالنيابة عن السادة أعضاء مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري أن أقدم لكم التقرير السنوي للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. ويسعدني القول أن هذا العام يعد الأكثر نجاحا بفضل الله بالنسبة للمصرف الخليجي التجاري منذ بدأ عملياته قبل ثلاث سنوات. إن النتائج المالية القوية التي حققناها والمنجزات العملية الرئيسية بالإضافة إلى الاستثمار الكبير في الموارد البشرية وقدراتنا المؤسسية تعكس النجاح المستمر في تطبيق إستراتيجيتنا و المثابرة المستمرة في تنفيذها.

الأداء المالي

بفضل من الله تعالى، كان العام ٢٠٠٧ عاما مليئا بالإنجاز و التطور. فقد شهد المصرف خلاله نموا كبيرا في الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية وتمكن من تحقق نتائج مالية ممتازة وأرباحا مرتفعة مقارنة بعام ٢٠٠٦. حيث زادت الأرباح الصافية بنسبة ١٦٪ لتصل إلى ٢٠,٨ مليون دينار بحريني مقارنة بالأرباح الصافية للعام ٢٠٠٦ التي بلغت ٨ ملايين دينار بحريني. كما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ٢٣,٤٪. وارتفع إجمالي الأصول بدرجة كبيرة ليصل إلى ٢٦٩ مليون دينار بحريني، أي بزيادة بلغت ١٨٠٪ مقارنة بإجمالي الأصول في العام الماضي. كذلك ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة ٢١٧٪ لتبلغ ١٣٥ مليون دينار بحريني، وذلك في أعقاب زيادة رأس المال من ٣٠ مليون دينار بحريني إلى ١٠٠ مليون دينار بحريني خلال العام. كما بلغ العائد على متوسط الأصول ١١,٥٪ مقارنة بنسبة ٩,٥٤٪ في العام الماضي. ونتيجة لهذه النتائج الممتازة فقد اقترح مجلس الإدارة و للمرة الأولى توزيع أرباح نقدية بمعدل ١٥٪ على المساهمين وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية.

النجاح الإستراتيجي

وبعد فضل من الله عز و جل فإن النجاح الذي حققه المصرف في العام الثالث من عملياته التشغيلية منذ تأسيسه يعود إلى تطبيقنا لإستراتيجيات ناجحة و فاعلة في قطاعات و أسواق مختلفة و الإبداع في هيكلة الاستثمارات المختلفة و لمزجه بين العمل المصرفي التجاري و الاستثماري. و منذ افتتاحه في نوفمبر ٢٠٠٤، سعى المصرف إلى انتهاز الفرص الموجودة في السوق لتلبية الطلب المتزايد على خدمات التمويل والمنتجات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

و من خلال تطبيق نظام عمل فعال يجمع النشاط المصرفي التجاري والاستثماري، تمكّن المصرف من تحقيق القيمة المشتركة للمنتجات الاستثمارية ذات العوائد العالية و من الخدمات التجارية المتعددة. هذا في اعتقادنا امّن عائدات منتظمة تسهم في دعم معدل النمو المتزايد للمصرف وتحقق عائدات ممتازة للمساهمين على المدى البعيد.

ونتيجة لتحالفاتنا الإستراتيجية مع شركائنا المتميزين ومجموعة منتجاتنا المالية المبتكرة، استطاع المصرف تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات للعملاء لتوفير دخل منتظم و نمو في رأس المال. وسيستمر المصرف بالقيام بدور مهم ومستمر لمساهميه و عملائه من خلال فتح آفاق جديدة للنمو في دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط لخدمة الأعداد المتزايدة من العملاء وخاصة أصحاب الملاءة المالية العالية.

زيادة رأس المال والشراكات الإستراتيجية

نتيجة للاستراتيجيات التي اتبعناها في العمل, فقد تمكنا من خلق قيمة مضافة لمساهمينا وعملائنا، حيث كان عام ٢٠٠٧ مهما لنمو وتطور المصرف. ومع استمرار النمو في اقتصاديات المنطقة، فقد كان زيادة رأس المال زيادة ملموسة أمرا حتميا للاستفادة من الفرص المتوفرة للمصرف. ولكي يثبت المصرف أقدامه في سوق يشهد منافسة كبيرة، كان لزاما على المصرف أن يزيد رأس ماله المدفوع من ٣٠ مليون دينار بحريني إلى ١٠٠ مليون دينار بحريني. ونتيجة لذلك أصبحت مجموعة من المؤسسات المالية الخليجية المرموقة وبيوت المال مثل بنك الإمارات الإسلامي، بنك قطر الإسلامي، شركة الامتياز للاستثمار بالكويت، إدارة الأوقاف وأموال القاصرين بدولة الإمارات العربية المتحدة، بنك البحرين الإسلامي، شركة مينا العقارية وغيرها من المؤسسات المتميزة، شركاء إستراتيجيين في المصرف. ونحن نعتقد أن الشركاء الجدد بالإضافة إلى الدعم الذي يلقاه المصرف من بيت التمويل الخليجي سوف يعزز من قدرته على استهداف أسواق جديدة والتوسع في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع.

بالإضافة إلى ذلك فنحن نسعى إلى مزيد من التنوع في قاعدة مساهمي المصرف من خلال إدراج أسهم المصرف في سوق البحرين للأوراق المالية و من ثم في البورصات الإقليمية قريبا إن شاء الله بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية وتوافر الظروف السوقية المواتية.

الإنجازات التشغيلية

إن الزيادة في رأس المال ووجود المساهمين الاستراتيجيين، وفرا لنا فرصاً جديدة في مختلف الأسواق. فقد تمكن المصرف الخليجي التجاري من تسويق منتجات جديدة كحسابات الاستثمار المقيدة التي أتاحت للعملاء المشاركة بشكل نشط والاستفادة من معدل النمو الاقتصادي السريع في المنطقة. وقد لاقت هذه المنتجات المبتكرة رضا واستحسان العملاء. وأيضا قام المصرف بابتكار وهيكلة منتج دانات الهند الاستثمارية بقيمة ١٦٣ مليون دولار أمريكي، وهو أول وأكبر منتج استثماري للمصرف خارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجي. كما استمر المصرف في المشاركة في الفرص الاستثمارية الإقليمية مثل الصكوك والمنتجات التمويلية الأخرى التي تقوم بها المؤسسات المالية.

وقد شهدت أنشطتنا المصرفية التجارية تقدما ملحوظا خلال العام حيث زاد عدد العملاء بنسبة تفوق ٢٠٠٪ فيما شهد المصرف أيضاً نمواً كبيراً في الودائع الاستثمارية الغير مقيدة التي ارتفعت بنسبة ١٨٨٪ خلال العام لتصل إلى ٦٤,١ مليون دينار بحريني. وزادت نسبة أصول التمويل الإسلامية من ١٥,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٨,٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧. كذلك قام المصرف بالاستثمار في تعزيز خدماته المصرفية عن طريق تدشين مزيد من قنوات التوزيع والاتصال لعملائنا مثل خدمات الصراف الآلي باستخدام شبكة "بنفت".

و يعتزم المصرف تدشين المزيد من قنوات الاتصال لعملائنا من خلال افتتاح فروع جديدة وإضافة المزيد من أجهزة الصراف الآلي وتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت والهاتف. وسوف تؤدي هذه المبادرات إلى استفادة العملاء من خدمات مصرفية عالية الجودة.

التطورات التنظيمية والكفاءة التشغيلية

أدت الزيادة في رأس المال والتوسع في مزاولة الأعمال إلى بروز العديد من التحديات الجديدة للمصرف فيما يتعلق بمقدرته على تحقيق قيمة مضافة لعملائه وتوطيد مركزه المالي في سوق يشهد منافسة قوية. وقد واصل المصرف سياسته في توظيف الكوادر المؤهلة والاستثمار في الموارد البشرية حيث شهد العام الماضي زيادة في عدد الموظفين بنسبة ٨٩٪ ليصل العدد إلى ٧٢ موظفا. بالإضافة إلى ذلك قمنا بتعزيز البنية التحتية وتطوير أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.

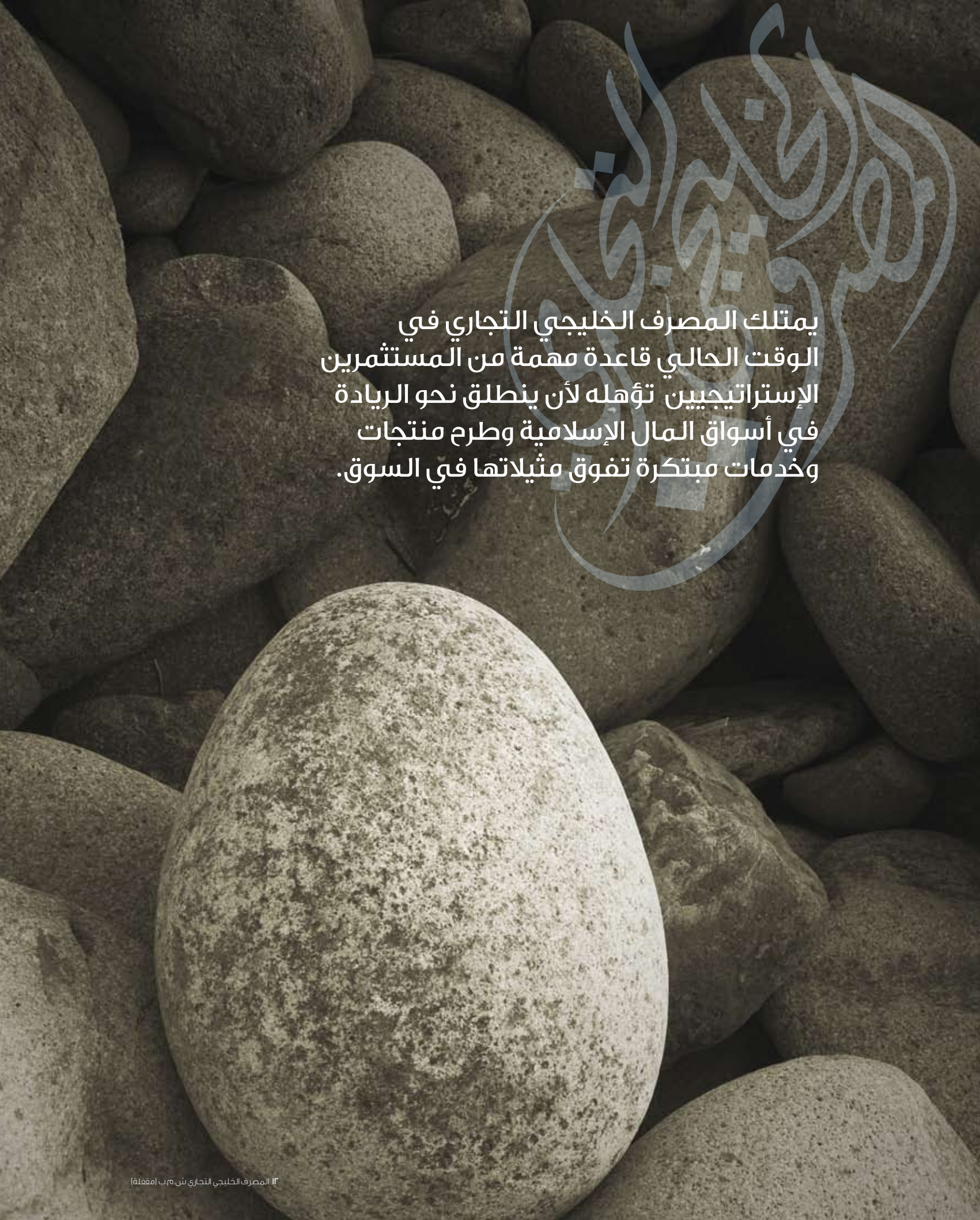

يمتلك المصرف الخليجي التجاري في الوقت الحالي قاعدة مهمة من المستثمرين الإستراتيجيين تؤهله لأن ينطلق نحو الريادة في أسواق المال الإسلامية وطرح منتجات وخدمات مبتكرة تفوق مثيلاتها في السوق.

كلمة رئيس مجلس الإدارة
يتبع

وخلال العام قام مجلس الإدارة أيضا بدراسة والتصديق على إطار عمل الحوكمة الإدارية و العمل الصالح للمصرف وذلك بشكل متوافق مع أفضل الطرق المتبعة عالميا و في نطاق متطلبات الجهات الرقابية. كما حققنا إنجازا كبيرا نحو تطوير إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر و الرقابة اللذان يطبقهما المصرف بشكل متواصل و مستمر. وقد وافق المجلس على العديد من السياسات التشغيلية و التنظيمية و الرقابية، وكما سعى إلى تفعيل دور التدقيق الداخلي بجهود مستمرة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة من المجلس.

المسئولية الاجتماعية للمصرف

نحن نؤمن بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقنا وخاصة مع تطور المصرف و ذلك من خلال المساهمة في خدمة المجتمع الذي نعمل فيه. ونتيجة لذلك قمنا بدعم العديد من النشاطات الخيرية خلال العام ونعتزم زيادة هذا النشاط في السنة القادمة إن شاء الله من خلال برنامج مستمر للمساهمة في الخدمات الاجتماعية.

التطلع للمستقبل

لقد كان عام ٢٠٠٧ عاما هاما في عملية تطور ونمو المصرف. ويمتلك المصرف في الوقت الحالي قاعدة قوية من المستثمرين الإستراتيجيين تؤهله لأن ينطلق نحو الريادة في أسواق المال الإسلامية وطرح منتجات وخدمات مبتكرة تفوق مثيلاتها في السوق. و يعتبر مساهمونا وشركاؤنا الإستراتيجيون من المؤسسات المالية وبيوت المال المرموقة في منطقة الخليج من أهم العوامل التي سوف تمكن المصرف من الاستفادة من فرص الأعمال الجديدة المتاحة و الدخول في أسواق جديدة.

لقد كان الأداء الاقتصادي العالمي قويا على مر السنين القليلة الماضية. ونحن في نظرتنا للمستقبل، نرى أن الأسواق المالية ربما تشهد انخفاضا في ثقة المستثمرين كنتيجة للنمو البطئ للاقتصاد الأمريكي والآثار السلبية للأزمة الائتمانية. وعلى الرغم من ذلك، نعتقد أن توقعات النمو في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تظل مواتية بسبب الفرص الاستثمارية الضخمة التي تدعمها الإيرادات النفطية المرتفعة. وقد أدى نموذج الأعمال الذي يتبعه المصرف إلى تحقيق عوائد ممتازة في هذه المنطقة ونتوقع استمرار هذا الأمر بإذن الله تعالى.

إن مجلس الإدارة على ثقة تامة بقدرة الإدارة على الاستفادة من النجاح الذي حققه المصرف حتى الآن لدعم الربحية ومعدل النمو في عام ٢٠٠٨ وما بعده بإذن الله، وتعزيز العوائد لمساهمينا وعملائنا.

وسوف يشهد عام ٢٠٠٨ انتقال المقر الرئيسي للمصرف من الموقع الحالي في برج الزامل إلى مرفأ البحرين المالي حيث قام المصرف باستئجار عدد من الطوابق في هذا المشروع الهام. هذا الانتقال سيمكن المصرف من تقديم مستوى أرقى من الخدمات للعملاء وخاصة بعد افتتاح الفرع الرئيسي في المجمع المالي بالمرفأ، بالإضافة إلى ذلك، سيتمكن المصرف من مواصلة الاستثمار في الموارد البشرية و تعزيز البنية التحتية لدفع وتيرة النمو والتطور إن شاء الله.

شكر وتقدير

و في الختام يطيب لي بالأصالة عن نفسي و بالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة، أن أعرب عن خالص الشكر والامتنان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين، نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين، على قيادتهم الحكيمة لمملكة البحرين وتشجيعهم المتواصل لتنمية القطاع الخاص وتطوير القطاع المصرفي والمالي. كما يطيب لي أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع الوزارات الحكومية ومصرف البحرين المركزي على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم البناءة.

كما يطيب لي أيضا أن أتقدم بالشكر الخاص لمساهمينا وعملائنا وشركائنا الإستراتيجيين على ثقتهم المستمرة وإخلاصهم المتواصل؛ و كذلك إلى إدارة وموظفي المصرف على العمل الدؤوب والتفاني في خدمة المصرف.

والله ولي التوفيق.

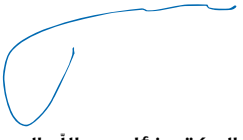

الدكتور فؤاد عبد الله العمر
رئيس مجلس الإدارة

سنـــة قـويـــة
تقـريــر الإدارة

إبراهيم حسين إبراهيم

يسعدني أن أعلن عن مواصلة المصرف الخليجي التجاري خلال العام ٢٠٠٧ النمو والتوسع في عملياته التشغيلية تماشيا مع إستراتيجياته المرسومة لتوفير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية المبتكرة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخلال العام ٢٠٠٧، قام المصرف بتنفيذ خطوتين إستراتيجيتين من شأنهما أن تجعلا من المصرف مؤسسة ريادية في تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية في المستقبل.

وتمثلت الخطوة الأولى في قيام المصرف في شهر إبريل من العام بزيادة رأس المال المدفوع من ٣٠ مليون دينار بحريني إلى ١٠٠ مليون دينار بحريني، حيث مكنت هذه الخطوة المصرف من توسيع أعماله للمنافسة بشكل فعال في الأسواق المستهدفة والدخول في معاملات أكبر حجما، وكذلك التمكن من توفير المزيد من المنتجات و العوائد المجزية للعملاء. و تمثلت الخطوة الثانية في قيام بيت التمويل الخليجي، والذي كان آنذاك المساهم الوحيد في المصرف، ببيع حصة قدرها ٦٠٪ من أسهمه إلى عدد من المؤسسات المالية المرموقة والمستثمرين الأفراد في دول المنطقة بمن فيهم الموظفين والمدراء. وقد مكنت هذه الخطوة المصرف من إقامة شراكات إستراتيجية نعتقد أنها ستساعدنا على الدخول في أسواق جديدة وطرح منتجات مبتكرة في المدى القريب و المتوسط. كما أحرز المصرف الخليجي التجاري تقدما ملحوظا خلال عام ٢٠٠٧ فيما يتعلق بتطوير وطرح منتجاته وخدماته، مما وفر لعملائنا مستويات خدمة ذات جودة عالية ومبتكرة.

التطورات التنظيمية

لقد استمر المصرف خلال العام ٢٠٠٧ في تعزيز قدراته المؤسساتية لتتماشى مع التوسع في حجم ونطاق عمليات المصرف. وكي يتسنى لنا مواكبة النمو، فقد رفعنا عدد موظفينا بنسبة ٨٩٪ ليصل إلى ٧٢ موظفا مع تركيزنا على الكوادر المؤهلة من ذوي الخبرات والدراية المتخصصة لدعم البنية الأساسية لأعمال المصرف و لتقديم خدمات مميزة لعملائنا. وبما إننا قد تمكنا و بنجاح من بناء سمعتنا الطيبة كمصرف ذي رؤية مستقبلية ويعمل بروح الفريق الواحد، فقد أصبح العمل في المصرف الخليجي التجاري خياراً مفضلاً للخريجين وذوي الخبرة في القطاع المالي و المصرفي على حد سواء. كذلك واصلنا البناء على ما أنجزناه في العام ٢٠٠٦ في مجال تطوير سياسات وإجراءات وعمليات المصرف الخاصة بأنظمة الحوكمة الإدارية وإدارة المخاطر والمطابقة والامتثال والعمل المؤسسي.

سوف يشهد العام ٢٠٠٨ المزيد من التوسع في عمليات وتواجد المصرف في أسواق جديدة، والاستفادة القصوى من موارده الرأسمالية وشراكاته الإستراتيجية

الأعمال التصميمية الداخلية للفرع الجديد للمصرف بمرفأ البحرين المالي

يركز المصرف بشكل متزايد على توفير مجموعة شاملة من الخدمات للمؤسسات والأفراد من أصحاب الملاءات المالية.

عمليات المصرف الخليجي التجاري في برج الزامل بشارع الحكومة، المنامة

تقرير **الإدارة**
يتبع

الخدمات المصرفية التجارية

كان العام ٢٠٠٧ هو العام الأول لبدء مزاولة العمليات المصرفية التجارية، حيث استطعنا خلاله إجراء المزيد من التطوير في منتجاتنا وخدماتنا، وتعزيز عمليات الفرع التجاري، وزيادة عدد العملاء، مما أدى إلى نمو قاعدة العملاء بمعدل ٢٠٠٪. كما نمت ودائع العملاء بما فيها الحسابات الاستثمارية غير المقيدة بمعدل قدره ١٨٨٪ لتصل إلى ٦٤,١ مليون دينار بحريني مع نهاية العام. ومع تأسيس مجموعة إدارة الثروات في المصرف، نحن نتجه للتركيز بشكل متزايد على توفير مجموعة شاملة من الخدمات للمؤسسات والأفراد من أصحاب الثروات العالية.

ومع زيادة رأسمال المصرف وأعضاء فريق العاملين فيه، شهدت الخدمات المصرفية للشركات نموا كبيرا خلال العام حيث زادت أصول التمويل الإسلامية بنسبة ٤٦٣٪ لتصل إلى ٨٨,٥ مليون دينار بحريني، وتشتمل هذه الأصول على تمويلات المرابحة والإجارة وغيرها. ونحن نتوقع أن نتمكن من المحافظة على معدل نمو مستقر في حصتنا في أسواق الخدمات المصرفية للشركات، وبالتالي زيادة حصتنا تدريجيا في هذه الأسواق.

كذلك استمر المصرف في الاستثمار والمشاركة في عمليات إصدارات الصكوك والتمويلات المشتركة في دول المنطقة، وبلغ إجمالي قيمة هذه المشاركات ٣٢,٨ مليون دينار بحريني مع نهاية العام ٢٠٠٧. وكان المصرف الخليجي التجاري أحد المرتبين وضامني الاكتتاب الرئيسيين في عملية التمويل المشتركة لمدينة الطاقة في قطر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، وكذلك أحد المدراء في عملية إصدار الصكوك لبيت التمويل الخليجي بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي.

كما استثمر المصرف الخليجي التجاري في تعزيز خدماته للعملاء من خلال تسهيل وصولهم لحساباتهم في جميع أنحاء البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال شبكة "بنفت". ويمكن لعملاء المصرف حاليا الوصول إلى حساباتهم باستخدام أي من أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في البحرين بدون أي رسوم. وسوف يشهد العام القادم بإذن الله المزيد من المبادرات الرامية إلى تحسين خدمات الزبائن من خلال جميع قنوات ومراكز الخدمة للمصرف. وسوف نقوم بتوفير الخدمات المصرفية الإلكترونية والهاتفية خلال عام ٢٠٠٨؛ الأمر الذي سيمكّن عملائنا من إجراء المعاملات المصرفية مع المصرف في أي وقت ومن أي مكان دون عناء. بالإضافة إلى ذلك، سيتم ربط خدمات الصراف الآلي بشبكة فيزا العالمية مما سيوفر مزيدا من قنوات الاتصال مع المصرف من قبل عملائه و سيمكنهم من الاستفادة من اختيار خدمات مالية أوسع على مستوى دول العالم.

كذلك، فإننا نعتزم افتتاح فرعنا الثاني في المجمع المالي التابع لمرفأ البحرين المالي في عام ٢٠٠٨، مما يوفر قناة خدمة ملائمة أخرى للعملاء، ويمكننا من استثمار البنية الأساسية للمصرف بصورة أمثل.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

شهدت الخدمات المصرفية الاستثمارية نمو ملحوظ خلال العام وذلك من خلال طرح حسابات الاستثمارات المقيدة بالإضافة إلى تدشين أول منتج استثماري يستهدف الاستثمار خارج دول مجلس التعاون الخليجي. وتتميز حسابات الاستثمارات المقيدة بالمرونة بطبيعتها، وتستهدف صغار المستثمرين، وكذلك العدد المتزايد من الأفراد من أصحاب الثروات في البحرين ودول المنطقة الذين يتوفر لديهم فائض في رأس المال لاستثماره، وكذلك الانتفاع من النمو الهائل في المنطقة وخارجها.

لذلك، نحن نعتقد أن حسابات الاستثمارات المقيدة سوف تمكن فئة جديدة من المستثمرين من الوصول والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي توفرها الاقتصاديات المنتعشة في المنطقة. ونحن نقوم بهيكلة منتجاتنا بطريقة تسمح بطرح مجموعة من المنتجات الاستثمارية المبتكرة التي تتيح بدورها لعملائنا فرصة الاختيار من بين مستويات مختلفة من المخاطر وفترات الاستحقاق وطبيعة الأصول المستثمر فيها. ونحن مسرورون أن نعلن أن هذه المنتجات تلاقي استحسان متزايد من قبل عملائنا. وتشمل قائمة المنتجات الاستثمارية من حسابات الاستثمارات المقيدة – ريا (RIAs) التي طرحناها خلال العام ما يلي:

ريا ١ – سفانا: تم تدشين هذا المنتج الاستثماري في الأول من مايو ٢٠٠٧ بقيمة ٩,٥ مليون دينار بحريني حيث وفر للمستثمرين فرصة المشاركة في استثمار ذو عائد متوقع أن يصل إلى ٦٢٪ على مدى ٣٦ شهرا. وسيتم استثمار الأموال المجمعة من قبل شركة استثمار خاصة (تؤسس من قبل طرف ثالث) في شراء مجموعة أراضي في ضاحية السيف في مملكة البحرين، وهي من مناطق الأعمال الفخمة التي تشهد تطورا متسارعا في المملكة. وسوف يتم دفن هذه الأراضي وتوزيعها إلى قطع وتسويقها. وقد تم الاكتتاب الكامل في منتج سفانا مع نهاية شهر مايو نتيجة للطلب المتزايد من العملاء.

ريا ٢ – برج هاجر: أعطى هذا المنتج، الذي تبلغ قيمته ٣ ملايين دولار أمريكي، للعملاء فرصة تحقيق عائد يزيد على ١٦٪ على مدى ١٢ شهرا. ويمثل هذا المنتج حصة قدرها ٢٨٪ في عقد استئجار برج هاجر في مكة المكرمة الذي يتكون من ٢١ طابقا. وقد مكن هذا المنتج المستثمرين من المشاركة بمبلغ لا يتجاوز ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي فقط. وتمت تغطية الاكتتاب بالكامل في هذا المنتج و في فترة وجيزة من تاريخ طرحه في السوق.

تقرير **الإدارة**
يتبع

ريا ٣ – أراميس: وهو منتج مرابحة مطور بقيمة ١٧،٥ دولار أمريكي تم طرحه وإقفال الاكتتاب فيه في شهر مايو ٢٠٠٧. وتبلغ مدة الاستثمار في المنتج ٣ أشهر قابلة للتجديد بمبالغ تبدأ من ١٠،٠٠٠ دولار أمريكي. وهذا المنتج مضمون بمحفظة أصول استثمارية حائزة على التصنيف الائتماني +BBB من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز.

ريا ٤– جنباين: تم طرح هذا المنتج الاستثماري في شهر سبتمبر ٢٠٠٧ و ذلك للاستثمار في قطاع الإسكان لمحدودي الدخل والمجمعات السكنية الحديثة للعمال، حيث يعتبر هذا المنتج الأول من نوعه في المنطقة. وأننا فخورون بريادتنا في طرح هذا المنتج في السوق، حيث تبعتنا مؤسسات مالية أخرى في طرح منتجات مماثلة. وبلغت قيمة الاستثمار المعروض للمستثمرين ٥٥ مليون دولار أمريكي لفترة استثمار تصل إلى ٣٠ شهرا ويستهدف تحقيق عائد يفوق ٤٤٪.

دانات الهند

كما طرح المصرف الخليجي التجاري خلال العام ٢٠٠٧ أكبر منتج استثماري له حتى الآن، حيث قمنا بتدشين شركة دانات الهند للاستثمار، وهي مشروع استثماري تبلغ قيمته ١٦٣ مليون دولار أمريكي، ويستهدف تحقيق عائد على الاستثمار قدره ٨٣٪ على مدى ثلاث سنوات. وسوف تستثمر الشركة الأموال المجمعة في التطوير العقاري السكني الموجه لخدمة الطبقة المتوسطة في الهند، والتي تشهد نموا متسارعا في الوقت الحاضر. ويقع هذا المشروع في منطقة العاصمة الوطنية السريعة النمو شمال نيودلهي.

المنتجات الاستثمارية الحالية

عقارات الخليج: تأسست شركة الاستثمار الخاصة هذه في أواخر عام ٢٠٠٥ بغرض الاستثمار في العقارات المدرة للدخل في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. وقد حظي إصدار الاكتتاب الخاص في الشركة باستجابة واسعة وتم إقفاله باكتتاب إجمالي تجاوز ٥١ مليون دولار أمريكي. وخلال العام ٢٠٠٧، تواصل الأداء الجيد للشركة محققة عائد دخل سنوي يزيد عن ٩٪، كما باعت الشركة ٣٠٪ من استثماراتها، محققة عائداً قدره ٤٠٪ على رأس المال. وقد تم استخدام عوائد عملية البيع هذه في استرداد ٣٠٪ من رأس المال الشركة لصالح المستثمرين.

المساكن الخليجية الألمانية: تم تدشين هذه الشركة الاستثمارية برأسمال قدره ١٥٤ مليون يورو في فبراير ٢٠٠٦ وتم إقفال الاكتتاب فيها في مارس ٢٠٠٦ وذلك بالتعاون مع بيت أبو ظبي للاستثمار. وتستثمر الشركة في محفظة متنوعة مكونة من مائة عقار سكني مدر للدخل في ألمانيا. وتبلغ نسبة العائد النقدي السنوي المتوقع ١٠٪ يوزع ربع سنويا، وبمعدل عائد داخلي إجمالي يبلغ أكثر من ١٤٪ طوال مدة الاستثمار البالغة خمس سنوات.

أملاك ٢: تم تأسيس شركة الاستثمار هذه برأسمال قدره ٣٩,٣٥ مليون دولار أمريكي في نوفمبر ٢٠٠٦. وتوفر أملاك ٢ للمستثمرين فرصة الاستثمار في الأراضي العقارية في مملكة البحرين. ويبلغ العائد المستهدف على الاستثمار نسبة ١٣٪ سنويا طوال مدة الاستثمار المتوقعة وقدرها عامين.

صروح: تم تدشين هذه الشركة الاستثمارية في نوفمبر ٢٠٠٦ وأغلق الاكتتاب فيها في بداية ٢٠٠٧ برأسمال قدره ١٤,٢ مليون دينار بحريني. إن الغرض الوحيد لتأسيس هذه الشركة هو الاستثمار في مشروع "تلال المها" السكني ومرسى البحرين للاستثمار في مملكة البحرين. ويبلغ معدل العائد الداخلي المستهدف ١٧٪ طوال مدة الاستثمار البالغة ثلاث سنوات. ويشكل مشروع تلال المها السكني مجتمعا خاصا في إطار مشروع العرين البالغ تكلفته ١،٢ مليار دولار أمريكي. ويتألف المخطط الرئيسي لمشروع تلال المها والبالغ مساحته حوالي ١٤٠،٠٠٠ متر مربع من فلل فاخرة محاطة ببيئة طبيعية خلابة.

الحارث للعقارات الفرنسية: تم طرح هذا المنتج في عام ٢٠٠٥ بقيمة ٢٥ مليون يورو ، وهو يركز على الاستثمار في العقارات التجارية والصناعية في جزيرة (آيل دي فرنس) في باريس والمناطق الأخرى في فرنسا. ويسير أداء المنتج حسب التوقعات، ومتمشيا مع العائد النقدي المستهدف وقدره ٩٪ وبتوزيعات ربع سنوية ومعدل عائد داخلي سنوي يتوقع أن يتجاوز ١٠٪ طوال مدة المشروع البالغة خمس سنوات.

المسئولية الاجتماعية

يركز المصرف على مسؤولياته الاجتماعية بصورة جدية وذلك من أجل المساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع الذي يعمل فيه. وخلال العام ٢٠٠٧، واصل المصرف تقديم مساعداته لعدد من المؤسسات الخيرية والطبية والتعليمية والثقافية، إلى جانب تبرعاته لجهات مستحقة أخرى. وبالتعاون مع بيت التمويل الخليجي قام المصرف برعاية متسابق السيارات أحمد الفردان المشارك في سباقات تويوتا للسرعة. وسوف يواصل المصرف بإذن الله تعالى في زيادة مشاركته في النشاطات المجتمعية من خلال البرنامج الدائم للاستثمار الاجتماعي.

التطلع إلى المستقبل

في أعقاب عام حافل بالإنجازات، نجد أنفسنا الآن مهيئين للاستمرار في تنفيذ إستراتيجيتنا، وتحقيق القيمة المضافة المتنامية لعملائنا ومساهمينا. وسوف يشهد العام ٢٠٠٨ المزيد من التوسع في عمليات وتواجد المصرف في أسواق جديدة، والاستفادة القصوى من موارده الرأسمالية وشراكاته الإستراتيجية. كما سيكون للمصرف حضورا متزايدا من خلال سعينا الدءوب لتحقيق قيمة مضافة أكبر للعملاء والمساهمين، والارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات الإسلامية المبتكرة التي نقدمها.

وانطلاقا من دورنا التنموي والاجتماعي، كمصرف إسلامي متطور، سوف نواصل خلال العام ٢٠٠٨ تقديم الدعم والمساندة للعمل الاجتماعي في مملكة البحرين ودول المنطقة، مع توسيع برامج المساهمات والرعاية المستمرة التي نقدمها للأنشطة الهادفة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية والاجتماعية في هذه الدول. كذلك سوف نحرص على تعزيز دورنا الإيجابي والفاعل في تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية والعمرانية من خلال تفهم احتياجات القطاع الخاص بمختلف شرائحه في تلك الدول، والعمل معه لتطوير منتجات وخدمات مصرفية إسلامية تلبي هذه الاحتياجات، وتنمي ثروات الأفراد ومساهماتهم في تقدم المجتمع، وهي جميعها عوامل من شأنها أن تعطي دفعة قوية للعمل المصرفي الإسلامي، وتثري دوره التنموي والاقتصادي في اعمار الأرض ورفاهية البشر.

رسم تصويري لفرع المصرف الجديد بمرفأ البحرين المالي

إبراهيم حسين إبراهيم
المدير العام

الحوكمة **الإدارية**

يخضع المصرف الخليجي التجاري لمعايير الحوكمة الإدارية الصادرة من مصرف البحرين المركزي والجهات التنظيمية والرقابية الأخرى.

في الآونة الأخيرة، وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من توافق الحكومة الإدارية للبنوك البحرينية مع معايير الحوكمة الإدارية في الكثير من الدول الأخرى بما فيها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، قام مصرف البحرين المركزي بتطبيق سلسلة من قواعد الحوكمة الإدارية الجديدة. ومن بين القواعد التي تم تطبيقها مؤخرا هو شرط أن يكون مجلس الإدارة بالكامل وليس اللجنة الفرعية هو المسئول عن تأمين ملائمة الأنظمة وإطار عمل الأدوات الرقابية في المصرف لأعمال المصرف والمخاطر المرتبطة بهذه الأعمال. وفي سبيل تقييم هذه الأنظمة وإطار عمل الأدوات الرقابية، سوف يشترط على كل مجلس إدارة من مجالس إدارة المصارف بيان قياس والإشراف والرقابة على عمليات المصرف بموجب نظم إدارة مخاطر حذرة وفعالة تتناسب مع نطاق أنشطة المصرف وبدعم من الجهة الرقابية المناسبة.

في إطار تنفيذ قواعد الحوكمة الإدارية لمصرف البحرين المركزي، فقد اعتمد مجلس الإدارة ميثاق الحوكمة الإدارية الجديد خلال السنة.

الهيكل التنظيمي للحوكمة الإدارية

باعتباره شركة تابعة لبيت التمويل الخليجي ، فقد كان المصرف الخليجي التجاري يخضع سابقا لإطار الحوكمة الإدارية للمجموعة. وفي أعقاب خفض ملكية بيت التمويل الخليجي خلال العام ، وافق مجلس الإدارة على ميثاق الحوكمة الإدارية الجديد للمصرف الذي يركز على مسئولية المجلس، والإشراف على المحاسبة الإدارية مقارنة بالأنظمة السارية والممارسات الأفضل.

يتمشى إطار عمل الحوكمة الإدارية الجديد للمصرف مع أفضل الممارسات العالمية والاشتراطات التنظيمية التي تسعى إلى تحقيق التوازن في تطوير الأعمال والرقابة والشفافية وتحقيق القيمة المضافة في نفس الوقت لجميع المساهمين.

تهدف سياسة الحوكمة الإدارية – وهي الطريقة التي يتم بها تنظيم مجلس الإدارة وطريقة ممارسة عمله بشكل عملي– إلى قيادة المصرف نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية بنجاح تام. ويعتبر مجلس الإدارة مسئولا تجاه مساهمي المصرف عن الأداء المالي القوي والمستديم وتحقيق القيمة الطويلة الأجل للمساهمين. حتى يتسنى تحقيق هذا الأمر، يقوم المجلس باعتماد إستراتيجية المصرف والإشراف عليها وعلى أداءه المالي ضمن إطار عمل الحوكمة الإدارية الصحيحة وإدارة المخاطر بصورة فعالة. ونقدم فيما يلي الهيكل التنظيمي لكل من المجلس ولجان الإدارة:

الهيكل التنظيمي للجان المجلس

في الوقت الحاضر، توجد لجنتان للمجلس كما تمت الموافقة على تشكيل لجنتين أخريتين تتعلقان بالترشيح والحوكمة الإدارية والمكافآت وإدارة المخاطر والتي سوف يتم تشكيلهما خلال هذا العام.

- لجنة التدقيق للمجلس ، وهي مسئولة عن التدقيق الداخلي والخارجي والالتزام بالأنظمة وإدارة المخاطر ومكافحة غسيل الأموال.
- لجنة الاستثمارات والائتمان للمجلس (وكانت تسمى سابقا باللجنة التنفيذية)، وهي مسئولة عن الموافقة على الاستثمار والائتمان، وضع الحدود الائتمانية وسياسات الاستثمارات و إدارة الأصول والمطلوبات والمحافظة على العلاقات المصرفية بالإضافة إلى الإشراف على أدوات الميزانية العمومية.
- لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة الإدارية للمجلس (لجنة جديدة)، وهي مسئولة عن وضع السياسات للتعويضات والحوافز والموارد البشرية والشئون الإدارية. كما أنها مسئولة عن الموافقة على الميزانية السنوية وسياسة توزيع حصص الأرباح النقدية والمصروفات الرأسمالية بالإضافة إلى إطار الحوكمة الإدارية للمصرف.
- لجنة إدارة المخاطر للمجلس (لجنة جديدة)، والتي سوف تؤمن كفاءة إطار عمل إدارة المخاطر للمصرف عموما وإدارة جميع المخاطر الرئيسية وفق المعايير المعمول بها في المصرف. (في الوقت الحاضر، تتولى لجنة التدقيق للمجلس تنفيذ مهام هذه اللجنة).

تم تأسيس الهيكل التنظيمي الجديد للحكومة الإدارية وفقا للاشتراطات الداخلية للمصرف ونموذج أدوات الرقابة الرفيعة المستوى الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي وأفضل الممارسات المعمول بها في القطاع المصرفي. يتم إيضاح الهيكل التنظيمي للجان الإدارية التنفيذية وبدعم من منتديات والهياكل التنظيمية الإدارية التي تباشر عمليات الرقابة التفصيلية والإشراف وتقديم التقارير عن الأنشطة إلى المجلس، في هذا التقرير.

بالنسبة لعام ٢٠٠٨، سوف يتكون مجلس الإدارة من ١٠ أعضاء. يكون رئيس مجلس الإدارة مسئولا عن قيادة المجلس وتأمين كفاءته والرقابة على أداء المدير العام والمحافظة على الاتصال مع مساهمي المصرف. يعمل قسم التدقيق الداخلي تحت رئاسة لجنة التدقيق كما يمكن له الاتصال برئيس مجلس الإدارة.

يستلم المجلس ولجانه تقارير منتظمة بشأن الجوانب المختلفة لنشاط المصرف من الإدارة العليا بالإضافة إلى أقسام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والعمليات والتمويل.

خلال عام ٢٠٠٧، عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات، وعقدت اللجنة التنفيذية ثلاثة اجتماعات، ولجنة التدقيق اجتماعين.

الهيكل التنفيذي للجنة التنفيذية/الإدارية

يفوض مجلس الإدارة سلطة إدارة الأعمال إلى المدير العام الذي ينتهج أسلوبا استشاريا من خلال العديد من اللجان العامة والخاصة في المصرف. وقد ذكرت تفاصيل هذه اللجان أدناه.

يلتزم المصرف الخليجي التجاري بدراسة ومراجعة وتطوير معايير الحوكمة الإدارية بصفة منتظمة للالتزام باشتراطات إطار عمل الحوكمة الإدارية للشركات التي يطبقها مصرف البحرين المركزي وكذلك مواكبة أفضل الممارسات الدولية.

مجلس الإدارة

لجان المجلس

لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة الإدارية للمجلس (لجنة جديدة)	لجنة الاستثمارات والائتمان للمجلس	لجنة التدقيق للمجلس	لجنة إدارة المخاطر للمجلس (لجنة جديدة) (تتولى لجنة التدقيق تنفيذ مهامها في الوقت الحاضر)
• إعداد السياسات • التعويضات والحوافز • الموارد البشرية • الإدارة • الميزانية السنوية • سياسة توزيع حصص الأرباح النقدية • الحوكمة الإدارية	• الموافقة على الاستثمارات والائتمان • حدود الاستثمارات والائتمان • سياسات الاستثمارات • إدارة الأصول والمطلوبات	• التدقيق الداخلي • التدقيق الخارجي • السياسات المحاسبية • الالتزام بالأنظمة • مكافحة غسيل الأموال	• إدارة المخاطر • إعداد السياسات

المدير العام

اللجان التنفيذية / الإدارية

لجنة الإدارة (تقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة)	لجنة إدارة الأصول والمطلوبات (تقدم تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر للمجلس)	لجنة الائتمان والاستثمارات التنفيذية (تقدم تقاريرها إلى لجنة الاستثمارات والائتمان للمجلس)	لجنة إدارة المخاطر التنفيذية (تقدم تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر للمجلس)
• وضع الإستراتيجية • مراجعة الأداء • الموارد البشرية • الإدارة	• إدارة الميزانية العمومية • التمويل • السيولة • العلاقات المصرفية	• دراسة الاستثمارات وعروض التخارج والائتمان • الرقابة على الاستثمارات	• وضع سياسات إدارة المخاطر • دراسة المخاطر • المخصصات وانخفاض القيمة

إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر أمرا متأصلا في أنشطة المصرف، وتعتبر الإدارة الفعالة لهذه المخاطر شرطا جوهريا لتحقيق القيمة للمساهمين. يتولى مجلس الإدارة المسئولية الكاملة لتأسيس ثقافة المخاطر للمصرف وتأمين إطار عمل فعال لإدارة المخاطر. كما يقوم المجلس بالموافقة على سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر للمصرف ومراجعتها بصفة دورية.

يتم توجيه أخذ المخاطر من قبل المصرف من خلال بعض المبادئ الأساسية مثل حماية أموال المستثمرين والمساهمين عن طريق تطبيق ثقافة الائتمان والاستثمار الصحيحة والممارسات الحذرة و تطبيق إستراتيجية «مكافأة المخاطر» الفعالة لتحقيق العوائد القصوى للمساهمين والالتزام بالمعدلات الحذرة للتعرض للمخاطر الكلية مع التركيز على قطاعات السوق المستهدفة مثل الأفراد من أصحاب الثروات والعملاء من القطاعين العام والخاص والمنتجات التي تحقق الربحية ومعدل النمو المرتفع.

قام المصرف بتشكيل لجنة إدارة المخاطر التنفيذية (ERMC) وتتولى مسئولية التطوير والإشراف على سياسات إدارة المخاطر للمصرف في المجالات المحددة. تتكون هذه اللجنة من رؤساء إدارة المخاطر والوحدات الوظيفية الأخرى في المصرف وتقدم تقاريرها بصفة منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر للمجلس. كما يؤكد قسم إدارة المخاطر بالإضافة إلى قسم التدقيق الداخلي وقسم الالتزام بالأنظمة، بصورة مستقلة أن جميع أنواع المخاطر قد تم قياسها وإدارتها وفقا للسياسات والأنظمة الإرشادية المنصوص عليها من قبل المجلس.

بازل ٢

في يونيو ٢٠٠٤، وافقت لجنة بازل حول الإشراف المصرفي للمصرف بشأن التسويات الدولية أو لجنة بازل، على التعديلات الجوهرية على معايير كفاية رأس المال المصرفية الدولية واعتمدت طباعة ونشر "التعديلات الدولية لقياس رأس المال والمعايير الرأسمالية، إطار العمل المنقح"، ويشار إلى إطار عمل كفاية رأس المال الجديد في العادة ببازل ٢.

وفقا لأنظمة مصرف البحرين المركزي ، يخضع المصرف الخليجي التجاري لتطبيق إطار عمل كفاية رأس المال لبازل ٢ السارية المفعول اعتبارا من يناير ٢٠٠٨. تتعلق أهم تضمينات إطار العمل الجديد بكفاية رأس المال وإدارة رأس المال ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية وسياسات الإفصاح والحوكمة الإدارية.

كلف المصرف مستشارين خارجيين لمباشرة تمرين تحليل الفجوات بغرض تحديد الفجوات في عملياته المتعلقة باشتراطات بازل ٢. بناء على توصيات المستشارين ، فقد قام المصرف بتنفيذ برنامج للالتزام بهذه الاشتراطات. وتشمل برنامج تقييم المخاطر التشغيلية المعمول به حاليا في جميع الأقسام وتطوير وتحسين العديد من السياسات وتنفيذ نظام إدارة المخاطر التشغيلية القائمة على أساس البرنامج. وقد حقق المصرف الخليجي التجاري تقدما في الالتزام بالاشتراطات بموجب بازل ٢.

سياسات المخاطر

تم وضع سياسات إدارة المخاطر للمصرف لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المصرف ووضع حدود المخاطر وأدوات الرقابة المناسبة والإشراف على الالتزام بالحدود. تتم دراسة ومراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر بصفة منتظمة لبيان التغييرات في أحوال السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف المصرف من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة، إلى تطوير البيئة الرقابية المنضبطة والبناءة التي يدرك فيها الموظفون المهام والالتزامات المناطة بهم.

تحدد سياسات المخاطر للمصرف سلطات الاعتماد واشتراطات التقارير وإجراءات إحالة الأمور المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية و لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة عند اللزوم. تتوفر السياسات اللازمة لتلبية جميع فئات مخاطر السمعة والسيولة والاستثمار والعملات والمخاطر القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى اشتراطات الكفاية الرأسمالية.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي مخاطر الإدراك السلبي لممارسات أعمال المصرف أو أدوات الرقابة الداخلية للمصرف سواء كانت حقيقة أو غير حقيقية، والتي تحدث انخفاضا في قاعدة المستثمرين للمصرف وتؤدي إلى إجراءات مقاضاة ذات تكاليف باهظة ينتج عنها تأثيرا سلبيا على السيولة أو رأسمال المصرف. تقوم الإدارة العليا من خلال اللجان ذات العلاقة بدراسة الأمور التي تلحق الأضرار بسمعة المصرف وإصدار الأنظمة الإرشادية للتعامل معها.

الإدارة التنفيذية: (من اليمين إلى الشمال)
مهدي عبدالنبي، مساعد المدير العام –العمليات والإدارة
سيلفان فرجيس، نائب المدير العام – مدير العمليات
فؤاد تقي، مساعد المدير العام –المجموعة المصرفية
ديمتري بلاسي، مساعد المدير العام –الاستثمار

إدارة المخاطر
يتبع

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها مخاطر عدم توافر الأموال لتلبية المطلوبات المستحقة. تتولى لجنة إدارة الأصول والمطلوبات التي يرأسها المدير العام وتتكون من كبار المدراء التنفيذيين في المصرف المسئولية الكاملة عن إدارة الميزانية العمومية والسيولة للمصرف. توفر اللجنة الأنظمة الإرشادية العريضة بشأن المحافظة على الحد الأدنى من الأصول السائلة، وتستخدم أسلوب سلم الاستحقاق في إدارة ومراقبة مخاطر السيولة. يتمثل أسلوب المصرف في إدارة السيولة في تأمين قدر الإمكان حيازة المصرف للسيولة الكافية لتلبية المطلوبات المستحقة سواء في الظروف العادية أو الملحة دون تكبد المصرف أية خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المصرف.

الكفاية الرأسمالية

يحتسب معدل الكفاية الرأسمالية وفقا للأنظمة الإرشادية الصادرة من مصرف البحرين المركزي مع توفر السياسات لاحتساب رأس المال التنظيمي والمحافظة عليه ومراقبته. في إطار تنفيذ اشتراطات رأس المال الحالية ، يشترط مصرف البحرين المركزي على المصرف المحافظة على المعدل المنصوص عليه لإجمالي رأس المال إلى الأصول ذات المخاطر المعتبرة. اعتبارا من يناير ٢٠٠٨، يخضع المصرف لإطار عمل كفاية رأس المال الجديد التزاما باشتراطات بازل ٢. سوف تستمر نسبة المخاطر إلى رأس المال بموجب إطار العمل الجديد فائضة عن الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي. وافق مجلس إدارة المصرف على سياسة إدارة رأس المال التي تهدف إلى المحافظة على القاعدة الرأسمالية القوية للمصرف حتى تتم المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق في المصرف وتعزيز تطوير الأعمال في المستقبل. يدفع تخصيص رأس المال بين العمليات والأنشطة المحددة بموجب الاشتراطات التنظيمية أساسا.

مخاطر الاستثمار والائتمان

يتمتع المصرف بسياسات واضحة المعالم لإدارة مخاطر الاستثمار والائتمان. وتشمل هذه السياسات حدود السلطة المفوضة للتصديق، حدود التركيزات، حدود العمليات القصوى وحدود المعاملات المقابلة وغيرها. يتم التصديق على عمليات الائتمان والاستثمار بعد التقييم الشامل لمخاطر الائتمان والاستثمار.

فوّض المجلس مسئولية إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار إلى لجنة إدارة المخاطر التنفيذية. ويكون قسم إدارة المخاطر والائتمان بالمصرف والمستقل عن وحدات الأعمال مسئولا عن الإشراف على مخاطر الائتمان والاستثمار للمصرف.

يتم التقويم العادل للاستثمارات بصفة ربع سنوية وفقا لسياسة المصرف بشأن تقييم الاستثمارات والمخرجات من أقسام إدارة المخاطر والاستثمارات بعد مراجعتها من قبل مدققين خارجيين.

وتتمثل سياسة المصرف في تأمين المخصصات الكافية للخسائر الائتمانية والاستثمارية المتوقعة. تحدد سياسة المصرف بشأن الاضمحلال والمخصصات الأدلة الإرشادية لتحديد المخصص الكافي لخسائر الاضمحلال الذي يمثل الخسارة المستقبلية المتوقعة للمحفظة. ولم يحدد المصرف حتى الآن أية مخصصات للاضمحلال.

مخاطر السوق

تعتبر مخاطر السوق أخطارا تتمثل في تغييرات أسعار السوق مثل معدل الربح وأسعار الأسهم وأسعار العملات الأجنبية والائتمان (غير المتعلقة بالتغييرات في المركز الائتماني للمتعهد والمصدر) التي ستؤثر على دخل المصرف أو قيمة الحصص في الأدوات المالية. يتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة والرقابة على عمليات المخاطر في السوق ضمن المعايير المقبولة مع أفضل استفادة من العائد على الأخطار.

لا يملك المصرف دفتر تداول نشط. تتوفر جميع الأسهم والاستثمارات المدينة إما للبيع أو التملك إلى تاريخ الاستحقاق ويتم تسويقها إلى السوق على فترات زمنية دورية لا تتعدى سنة واحدة.

مخاطر معدل الربح

من المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها للمحافظ غير المتداولة هو مخاطر الخسارة من التذبذب في التدفقات النقدية أو القيم العادلة للمحررات المالية في المستقبل بسبب التغير في معدلات الأرباح في السوق. وتهدف سياسة المصرف في هذا الصدد إلى تحديد وقياس والإشراف على والرقابة على ورفع التقارير عن مخاطر معدلات الأرباح في الوقت المناسب. تتم إدارة مخاطر معدلات الأرباح بشكل أساسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الأرباح وبتحديد الحدود المعتمدة

مسبقا لعلميات إعادة تحديد الأسعار. تكمل إدارة مخاطر معدلات الأرباح مقابل حدود فجوات معدلات الأرباح من خلال مراقبة حساسية الأصول والمطلوبات للمصرف مع العديد من المعايير وسيناريوهات معدلات الأرباح غير المعيارية.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي عبارة عن مخاطر تذبذب قيمة المحررات المالية بسبب التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتم إدارة مخاطر العملات للمصرف على أساس حدود صافي الوضع المفتوح المنصوص عليه من المجلس والتقويم المستمر لحركات أسعار الصرف الحالية والمتوقعة. تكمل إدارة مخاطر العملات حدود العمليات الصافية من خلال مراقبة حساسية الأصول والمطلوبات للمصرف مع العديد من سيناريوهات صرف العملات الأجنبية. لا يزاول المصرف أنشطة المتاجرة بالعملات الأجنبية، وعند الضرورة يوازن مخاطر انكشاف العملات المتأصلة في بعض الأصول مع مطلوبات بنفس العملات أو العملات المتبادلة.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في التعرض لخسارة ناتجة عن إخفاق الأنظمة والأدوات الرقابية والاحتيال والأخطاء البشرية والتي قد تنجم عنها خسارة مالية أو تشويه سمعة المصرف فضلا عن العواقب القانونية والتنظيمية. يقوم المصرف بإدارة مخاطر التشغيل من خلال تطبيق الأدوات الرقابية المناسبة التي تشمل إدارة عمل السياسات والإجراءات لتحديد والرقابة على وإدارة هذه المخاطر وفصل الواجبات بالإضافة إلى الفحوصات والموازنات الداخلية التي تشمل التدقيق الداخلي والالتزام بالأنظمة. يقوم المصرف في الوقت الحاضر بتقييم مخاطر التشغيل في جميع الأقسام في إطار عملية تقييم المخاطر الداخلية وتنفيذ برنامج إدارة مخاطر التشغيل للالتزام باشتراطات مصرف البحرين المركزي.

المخاطر القانونية والتنظيمية

تشمل المخاطر القانونية مخاطر الخسارة غير المتوقعة من المعاملات و/أو العقود التي لا يتم سريانها بموجب القانون المعمول به أو المستندات غير الصحيحة. يقوم المصرف بإدارة المخاطر القانونية عن طريق الاستفادة الفعالة من المستشارين القانونيين الداخليين والخارجيين.

تتضمن المخاطر التنظيمية مخاطر عدم الالتزام بالأنظمة والاشتراطات التنظيمية والقانونية. لقد أسس المصرف دائرة الالتزام بالأنظمة للعمل كدائرة تنسيق فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالجهة التنظيمية والتي هي مصرف البحرين المركزي. كما تعتبر هذه الدائرة مسئولة عن مبادرات مكافحة غسيل الأموال للمصرف.

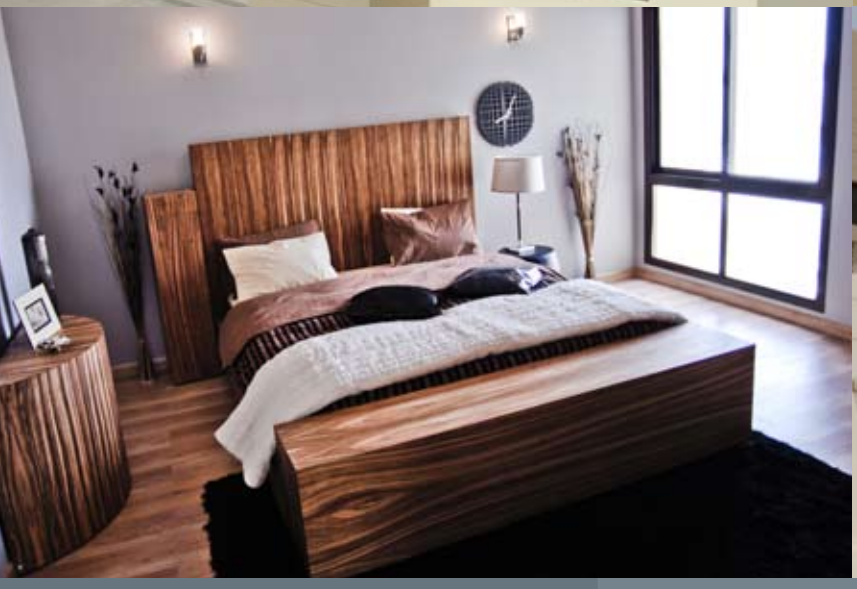

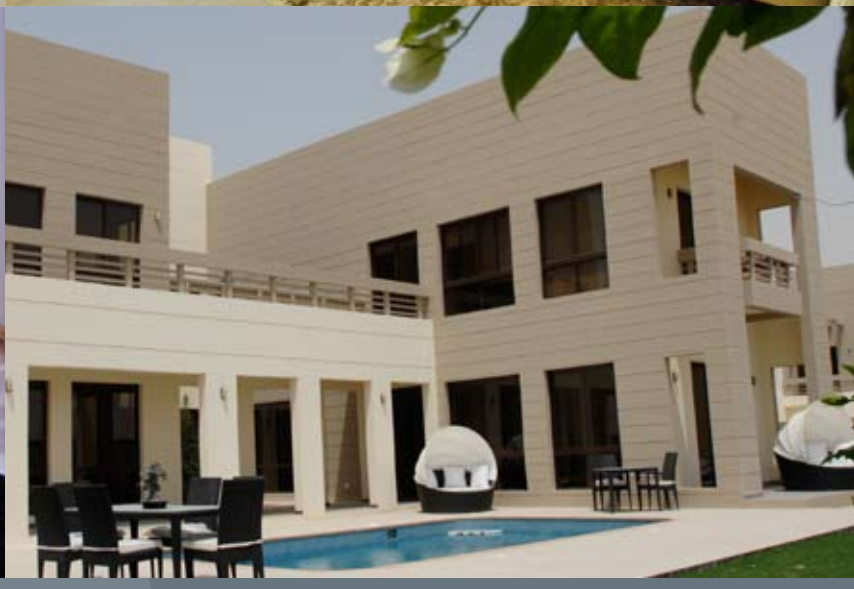

فلل تلال المها: أحد منتجات المصرف الخليجي الإستثمارية (صروح).

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وآله وأصحابه أجمعين وبعد...

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري الأعمال الاستثمارية بالمصرف وقارنتها بما أصدرته من فتاوي وأحكام في المدة المذكورة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م فوجدتها متفقة مع الفتاوي والأحكام والقرارات التي أصدرتها.

وترى هيئة الرقابة الشرعية أنها قد أبدت رأيها في الأنشطة التي قام بها المصرف وأن مسؤولية التأكد من تنفيذ هذه القرارات تقع على الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتها لعمليات المصرف وفي إعداد التقرير.

هذا وقد ناقشت الهيئة من يمثل المصرف في الميزانية العمومية والإيضاحات المرفقة بها وبيان الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م ووجدتها مقبولة شرعاً. وقد تم إعداد تقرير الهيئة بناء على ذلك.

كما تم التأكد من استبعاد أيّة مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى جهات البر والخير، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين في أسهمهم.

وعليه، فإن الهيئة ترى أن أعمال المصرف وخدماته المصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور فريد محمد هادي
عضو تنفيذي

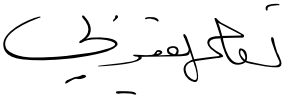

فضيلة الشيخ نظام بن محمد صالح يعقوبي
عضو تنفيذي

تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين
المصرف الخليجي التجاري (ش.م.ب) (مقفلة)
٢٨ يناير ٢٠٠٨
المنامة – مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب (مقفلة) ("البنك") كما في وعن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، المنشورة على الصفحات من ٢٩ إلى ٦٤.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات

ان هذه البيانات المالية والتزام البنك بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسئولية مجلس إدارة البنك، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية وفقا لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ونتائج أعماله والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

أمور تنظيمية أخرى

بالإضافة إلى ذلك، فإنه برأينا ان البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها. لقد قمنا بمراجعة تقرير رئيس مجلس الإدارة المرفق ونؤكد بأن المعلومات الواردة به متفقة مع البيانات المالية. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١ أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ أو لشروط ترخيص البنك أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن ان يكون لها أثر جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

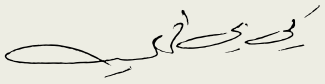

كي بي إم جي
٢٨ يناير ٢٠٠٨

Khaleeji Commercial Bank

نمو راسخ

البيانات المالية ٢٠٠٧

الـميـزانيــة **العمــوميــة**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

بآلاف الدنانير البحرينية

	ايضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣	٦,١٦٩	٣,٢٨٤
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤	٧٩,٠٦٥	٣٢,٨٣٨
استثمارات في عقارات	٥	٦٢١	٥,٠٧٢
موجودات التمويلات الإسلامية	٦	٧٥,٤٦٢	١١,٦٩٩
استثمارات متوفرة للبيع	٧	٣٨,٢٢٧	١٤,٢٦٢
موجودات مشتراة لغرض التأجير	٨	١٢,٩٨٦	–
استثمارات في شركات زميلة	٩	٦,٦٨٣	–
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – صكوك	١٠	٣٢,٨١٢	١٤,٥١٥
موجودات أخرى	١١	١٦,١٠٧	١٣,٧٢٠
معدات	١٢	١,٣٧٩	٨٦٠
مجموع الموجودات		**٢٦٩,٥١١**	٩٦,٢٥٠
المطلوبات			
أموال المستثمرين	١٣	١١,٩٥٣	٥,٢١٧
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى		٤١,٥٦١	٢٢,٢٥١
حسابات جارية للعملاء		١٠,٧٢٤	٢,٧٥١
مطلوبات أخرى	١٤	٦,١٨٣	١,٢٤٥
مجموع المطلوبات		**٧٠,٤٢١**	٣١,٤٦٤
حسابات الاستثمار غير المقيدة	**١٥**	**٦٤,١٠٠**	٢٢,٢١٣
حقوق الملكية			
رأس المال	١٦	١٠٠,٠٠٠	٣٠,١٥٤
احتياطي قانوني		٣,٢٥٨	١,١٧٤
أرباح مستبقاة		٢٩,١٠٢	١٠,٥٦٥
أسهم منحة للموظفين	١٩	٢,٦٣٠	٦٨٠
مجموع حقوق الملكية (صفحة ٣٢)		**١٣٤,٩٩٠**	٤٢,٥٧٣
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية		**٢٦٩,٥١١**	٩٦,٢٥٠
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية			
حسابات الاستثمارات المقيدة (صفحة ٣٤)		**٤٢,٩٦٥**	١٢,١٧٧

اعتمدت البيانات المالية المنشورة على الصفحات من ٣٠ إلى ٦٤ من قبل مجلس الإدارة في ٢٨ يناير ٢٠٠٨ ووقعها بالنيابة عن المجلس :

د. فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة

عصام يوسف جناحي
نائب رئيس مجلس الإدارة

إبراهيم حسين إبراهيم
المدير العام

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

بآلاف الدنانير البحرينية

	ايضاحات	٢٠٠٧	٢٠٠٦
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية		١٣,٨٠٣	٨,٨٤٤
رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة		٢,٣٠١	٣١٢
إيراد ودائع لدى مؤسسات مالية		٤,١٩٧	١,٥٦٠
إيراد موجودات التمويلات الإسلامية وموجودات مشتراة لغرض التأجير		٣,٥٠٨	٤٨٣
إيراد استثمارات متوفرة للبيع		٤,٣٠٥	–
إيراد استثمارات في صكوك		١,٧٠٦	٦٥٣
إيراد استثمارات عقارية		٢,٤٨٤	١,٥٧٥
حصة البنك من أرباح شركة زميلة	٩	١٠٥	–
إيرادات أخرى		–	٢٢٢
إجمالي الدخل قبل أرباح حسابات الاستثمار غير المقيدة وأموال المستثمرين		**٣٢,٤٠٩**	١٣,٦٤٩
يطرح : أرباح حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٥	(٢,٤٤٦)	(٦٢٨)
مجموع الإيرادات		**٢٩,٩٦٣**	١٣,٠٢١
تكلفة الموظفين	١٧	٥,٩٠٧	٢,٣٣٠
مصروفات المرابحات		١,٦٥٣	٧٨٥
مصروفات متعلقة بالاستثمارات		٤٨٨	٦٧٠
مصروفات أخرى	١٨	١,٠٧٩	١,٢٥٠
مجموع المصروفات		**٩,١٢٧**	٥,٠٣٥
صافي ربح السنة		**٢٠,٨٣٦**	٧,٩٨٦
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	٢٣	**٢٥,٤٧**	٢٦,٤٨
العائد المخفض لكل سهم (بالفلس)	٢٣	**٢٥,٣١**	٢٦,٤٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في **حقوق الملكية**

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	رأس المال	احتياطي قانوني	أرباح مستبقاة	أسهم منحة للموظفين	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٧	٣٠,١٥٤	١,١٧٤	١٠,٥٦٥	٦٨٠	٤٢,٥٧٣
ربح السنة	–	–	٢٠,٨٣٦	–	٢٠,٨٣٦
مجموع الإيرادات والمصروفات المسجلة	**–**	**–**	**٢٠,٨٣٦**	**–**	**٢٠,٨٣٦**
إصدار أسهم عادية خلال السنة	٦٩,٨٤٦	–	–	–	٦٩,٨٤٦
محول إلى الاحتياطي القانوني	–	٢,٠٨٤	(٢,٠٨٤)	–	–
القيمة العادلة للأسهم الممنوحة للموظفين (إيضاح ١٩)	–	–	–	٢,٤٠٣	٢,٤٠٣
الجزء غير المستحق من الأسهم الممنوحة للموظفين خلال السنة	–	–	–	(٤٥٣)	(٤٥٣)
المحول إلى صندوق الأعمال الخيرية (٢٠٠٦)	–	–	(١٥٠)	–	(١٥٠)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (٢٠٠٦)	–	–	(٦٥)	–	(٦٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	**١٠٠,٠٠٠**	**٣,٢٥٨**	**٢٩,١٠٢**	**٢,٦٣٠**	**١٣٤,٩٩٠**

٢٠٠٦	رأس المال	احتياطي قانوني	أرباح مستبقاة	أسهم منحة للموظفين	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٦	٣٠,١٥٤	٣٧٥	٣,٣٧٨	–	٣٣,٩٠٧
ربح السنة	–	–	٧,٩٨٦	–	٧,٩٨٦
مجموع الإيرادات والمصروفات المسجلة	–	–	٧,٩٨٦	–	٧,٩٨٦
محول إلى الاحتياطي القانوني	–	٧٩٩	(٧٩٩)	–	–
القيمة العادلة للأسهم الممنوحة للموظفين (إيضاح ١٩)	–	–	–	٧٧٥	٧٧٥
الجزء غير المستحق من الأسهم الممنوحة للموظفين خلال السنة	–	–	–	(٩٥)	(٩٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	٣٠,١٥٤	١,١٧٤	١٠,٥٦٥	٦٨٠	٤٢,٥٧٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقـــات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

بآلاف الدنانير البحرينية

	ايضاحات	٢٠٠٧	٢٠٠٦
أنشطة التشغيل			
مقبوضات أتعاب الخدمات المصرفية الاستثمارية		١,٥٩٠	٧,٩٩٦
موجودات التمويلات الإسلامية، صافي		(٦٠,٢٦٠)	(٤,٢٨٢)
رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة مستلمة		١,١٧٠	٢٠٤
إيراد ودائع مستلمة		٤,١٩٧	١,٩٢١
أموال المستثمرين المستلمة، صافي		٦,٧٣٦	(١٦,٣٨٤)
مدفوعات أرباح على حسابات الاستثمار غير المقيدة		(٢,٠٩٢)	(١,٤١٣)
مدفوعات لمصروفات التشغيل		(٣,٩١٤)	(٢,٠٨٤)
صافي الزيادة في الحسابات الجارية للعملاء		٧,٩٧٣	٨٣٢
مقبوضات من أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، صافي		٤١,٨٨٧	٨,٧٥٤
مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير		(١٢,٩٨٤)	–
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		**(١٥,٦٩٧)**	(٤,٤٥٦)
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات متوفرة للبيع	٧	(٣٤,٢١٤)	(١٠,٢٣٦)
مقبوضات بيع استثمارات متوفرة للبيع		١٤,٤٣٢	١,١٤٩
شراء استثمارات في شركات زميلة		(٦,٥٧٨)	–
شراء استثمارات عقارية		–	(٧,٧٠٢)
مقبوضات بيع استثمارات عقارية		٢١,٧٤٦	–
شراء صكوك		(٢٠,٤٨٣)	(٨,٧٧٠)
مقبوضات استرداد صكوك		١,٦٥٨	–
أرباح صكوك مستلمة		١,٤٧٧	٣٦٤
شراء معدات ومدفوعات مقدمة لمصروفات رأسمالية		(٧٣٢)	(٧٥٨)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		**(٢٢,٦٩٤)**	(٢٥,٩٥٣)
أنشطة التمويل			
مقبوضات إصدار أسهم رأس المال		٦٩,٨٤٦	–
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى، صافي		١٩,٣١٠	١٣,٧٥٢
مدفوعات لمصروفات التمويل		(١,٦٥٣)	(٣٠٠)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		**٨٧,٥٠٣**	١٣,٤٥٢
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		٤٩,١١٢	(١٦,٩٥٧)
النقد وما في حكمه في ١ يناير		٣٦,١٢٢	٥٣,٠٧٩
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر		**٨٥,٢٣٤**	٣٦,١٢٢
يشتمل النقد وما في حكمه على :			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣	٦,١٦٩	٣,٢٨٤
ودائع لدى مؤسسات مالية	٤	٧٩,٠٦٥	٣٢,٨٣٨
		٨٥,٢٣٤	٣٦,١٢٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيـان التغيـرات في
حسـابـات الاستثمـــار المقيدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٧			الحركة خلال السنة						الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧			
	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات / (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم* (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم البنك كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	نسبة الملكية ٪
صندوق الحارث الفرنسي العقاري	٢٤,٦٥	٤٩٤,٠٢	١٢,١٧٧	(٤,٤٨٠)	١,٥٢٥	١,٤٤٩	(١,١٤٨)	(٣٤)	–	١٧,٠٥	٥٥٦,٥١	٩,٤٨٩	١٠٠,٠٠
سفانا للاستثمار (ذ.م.م)	–	–	–	٩,٥٦٣	–	–	–	–	–	٩,٥٦٣	١,٠٠	٩,٥٦٣	١٠,٩٧
برج هاجر – مكة	–	–	–	١,١٣٩	–	–	–	–	–	٣,٠٢١	٠,٣٧٧	١,١٣٩	٢٨,٠٠
أرامس	–	–	–	٢,٩١٢	–	٢٧٢	(٢٢٢)	(٥٠)	–	٧,٦٨٥	٠,٣٧٧	٢,٩١٢	–
جنابن القابضة المتحدة	–	–	–	١٩,٨٦٢	–	–	–	–	–	٥٢,٦٨٤	٠,٣٧٧	١٩,٨٦٢	٩٦,٠٠
			١٢,١٧٧	**٢٨,٩٩٦**	**١,٥٢٥**	**١,٧٢١**	**(١,٣٧٠)**	**(٨٤)**	**–**			**٤٢,٩٦٥**	

٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٦			الحركة خلال السنة						الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦			
	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات / (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم* (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم البنك كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	نسبة الملكية ٪
صندوق الحارث الفرنسي العقاري	٢٤,٦٥	٤٤٧,٢٢	١١,٠٢٤	–	١,٢٠٠	١,٢٢٢	(١,٢٢٢)	(٤٦)	–	٢٤,٦٥	٤٩٤,٠٢	١٢,١٧٧	١٠٠
			١١,٠٢٤	–	١,٢٠٠	١,٢٢٢	(١,٢٢٢)	(٤٦)	–			١٢,١٧٧	

* يتضمن ربح فرق العملة بمبلغ ١,٥٢٥ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦ : ١,٢٠٠ ألف دينار بحريني) ناتج عن إعادة تقييم الاستثمارات.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان مصادر واستخدامات أموال
صندوق الأعمال الخيرية والزكاة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات البنك	١٥٠	–
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	٣	٣
مجموع المصادر	**١٥٣**	٣
استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	–	–
مجموع الاستخدامات	–	–
زيادة المصادر على الاستخدامات	**١٥٣**	٣
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة غير الموزع في ١ يناير	٣	–
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة غير الموزع في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٤)	**١٥٦**	٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

ايضـاحات حـول
البيانـــات المـــاليـــة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

١. النشأة والنشاط

المصرف الخليجي التجاري (ش.م.ب) ("البنك") شركة مساهمة بحرينية مقفلة، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ بموجب السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل البنك بموجب ترخيص ممنوح من مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣.

تخضع أنشطة البنك لقوانين مصرف البحرين المركزي واشراف هيئة رقابة شرعية وفقاً لدورها المنصوص عليه في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

تشتمل أنشطة البنك على تمويل مشاريع عقارية والأنشطة المتعلقة وخدمات الاستشارات الاستثمارية معاملات الاستثمار التي تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية . تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية من قبل البنك على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنة السابقة.

أ. المعايير المتبعة

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. بالتوافق مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل الأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يقوم البنك بإتباع إرشادات المعيار الدولي لإعداد البيانات المالية المختص وذلك في الحالات التي لا يوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

ب. أساس الإعداد

العملة المستعملة في إعداد البيانات المالية هي الدينار البحريني، وتعد العملة الرئيسية لمعاملات البنك. أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

ان إعداد البيانات المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة اجتهاد في تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من الاجتهاد أو المعقدة أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية مبينة في إيضاح (٢٠).

ج. معاملات بالعملات الأجنبية

يتم قياس بنود البيانات المالية بالعملة الاقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها هذه الوحدات. يتم إعداد البيانات المالية بالدينار البحريني وهي العملة المستعملة من قبل البنك في معاملاتها والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية. يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ الميزانية العمومية في بيان الدخل.

د. الاستثمارات المتوفرة للبيع

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي استثمارات لا تصنف كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولا ينوي البنك الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وتشتمل على استثمارات في أوراق مالية مدرجة وغير مدرجة. يقوم البنك مبدئياً باحتساب هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصروفات المعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة.

يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع في احتياطي منفصل للقيمة العادلة. تحول الأرباح والخسائر المتراكمة على الاستثمارات المباعة أو التي تم التخلص منها أو أصبحت ضعيفة الأداء والتي احتسبت سابقاً في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل.

إن القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية مدرجة هي سعر السوق. الاستثمارات التي لا تتوفر لها أسعار سوق أو طرق أخرى مناسبة يستند إليها في احتساب قيمة عادلة موثوقة، تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص لمواجهة انخفاض قيمتها.

ايضـاحـات حـول
البيـانـــات المـــاليـــة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

هـ. موجودات التمويلات الإسلامية

موجودات التمويلات الإسلامية تتمثل في تمويلات مطابقة للشريعة الإسلامية وتشتمل على تمويلات المرابحات والمضاربة والمشاركة والاستصناع والوكالة وتظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص انخفاض في قيمتها.

و. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - صكوك

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عبارة عن موجودات مالية لها تاريخ استحقاق محدد ودفعات محددة ومقدرة وللبنك النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. تصنف الاستثمارات في صكوك كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتحتسب بقيمتها المطفأة مطروحاً منها مخصص انخفاض في قيمتها.

ز. ودائع لدى مؤسسات مالية

تشتمل هذه المبالغ على عقود مرابحات وتظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص انخفاض في قيمتها.

ح. انخفاض في الموجودات المالية

يقوم البنك بعمل تقييم في تاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجود مالي محدد. في حالة الموجودات المتوفرة للبيع، يتم الأخذ في الاعتبار وجود انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة وتمثل الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية مطروحاً منها أي انخفاض في قيمة الموجود احتسبت سابقاً في بيان الدخل يتم تحويلها من حقوق الملكية إلى بيان الدخل. خسائر انخفاض قيمة الأسهم المحتسبة سابقاً في بيان الدخل لا يتم عكسها لاحقاً من خلال بيان الدخل.

تمثل خسائر انخفاض قيمة موجودات التمويلات الإسلامية والاستثمارات في صكوك الفرق بين القيمة الدفترية للموجود المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المحسومة بمعدل الربح الأصلي الفعلي للموجود. يتم احتساب الخسائر، ان وجدت، في بيان الدخل ويتم عمل مخصص للإنخفاض في قيمة هذه الموجودات. إذا تم لاحقاً انخفاض في قيمة الخسائر لسبب ما، يتم عكس الخسارة في بيان الدخل.

ط. النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك، بما في ذلك النقد في مصرف البحرين المركزي، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها.

ي. استثمارات في عقارات

الاستثمارات في عقارات تتضمن استثمارات في عقارات لغرض المتاجرة واستثمارات عقارية. الاستثمارات في عقارات لغرض المتاجرة هي عقارات محتفظ بها للبيع ضمن الأعمال الاعتيادية للبنك وتظهر بالتكلفة أو صافي القيمة المحققة، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية هي عقارات محتفظ بها لغرض التأجير أو ارتفاع قيمتها أو كليهما. يتم قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة وتحتسب تغيرات القيمة العادلة في بيان الدخل.

ك. موجودات مشتراة لغرض التأجير

الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإيجارة المنتهية بتمليك) تظهر بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي مخصص لمواجهة انخفاض في قيمتها. يتم احتساب الاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. يتم عمل تقييم في تاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد وجود دليل موضوعي عن انخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. تمثل خسائر الانخفاض الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة القابلة الاسترداد وتحمل هذه الخسائر على بيان الدخل.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ل. شركات زميلة
الشركات الزميلة هي مؤسسات يملك البنك فيها سلطة مؤثرة، من دون التحكم، في سياستها المالية والتشغيلية. إن الاستثمارات في شركات زميلة تحتسب في البيانات المالية بطريقة حقوق الملكية حيث تشتمل هذه البيانات المالية على حصة البنك من إجمالي أرباح وخسائر الشركة الزميلة. عندما تتعدى حصة البنك من الخسائر حصته في الشركة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى لا شيء ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبد البنك التزامات قانونية أو اعتيادية أو قام بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

م. المعدات
تظهر المعدات بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للموجودات من ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقة والعمر الإنتاجي للموجودات وتعديلها إذا تتطلب الأمر في تاريخ كل ميزانية عمومية.

ن. إنخفاض قيمة الموجودات الأخرى
يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات البنك في تاريخ الميزانية العمومية عدا الموجودات المالية (راجع إيضاح ٢(ح)) لتحديد دلائل أي إنخفاض في القيمة من أجل تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها من هذه الموجودات. وتحتسب الخسائر المترتبة من الإنخفاض إذا فاقت القيمة الدفترية لأي أصل من الأصول القيمة المتوقع إسترجاعها، وتحمل هذه الخسائر على بيان الدخل. يتم استرجاع الخسائر المترتبة من الانخفاض في القيمة فقط في حالة وجود دلائل على عدم وجود أي خسائر من الانخفاض في القيمة وذلك مع عدم تغيير التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة المتوقع استرجاعها.

س. الاحتياطي القانوني
بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني والذي يتم توزيعه عادة في حالة تصفية البنك. ويجوز إيقاف هذا الاستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال البنك المدفوع.

ع. إحتساب الإيراد
يحتسب إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية عند توفير الخدمات المتعلقة بالمعاملة واستحقاق الإيراد والتي يتم عادة عند قيام البنك بانجاز جميع الأعمال الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة إلى البنك.

يتم إحتساب **رسوم عرض وترتيب الأسهم ورسوم الإدارة** عند اكتسابها.

يتم احتساب **إيراد عقود المرابحات المدينة** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد.

يتم احتساب **إيراد عقود المضاربة** التي تتخلل أكثر من فترة مالية بالمقدار الذي تعلن فيه هذه الأرباح.

يتم احتساب **إيراد عقود المشاركة** التي تتخلل أكثر من فترة مالية عندما يتم عمل دفعة جزئية أو نهائية خلال الفترة الحالية وتوزيع الأرباح، ويتم احتساب الخسائر بالمقدار الذي تقتطع فيه هذه الخسائر من حصة البنك في رأس مال المشاركة.

يحتسب **إيراد الاستصناع وهامش الربح** المتعلق وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز.

يتم احتساب **إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإيجارة المنتهية بتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم احتساب **إيراد الاستثمارات في صكوك** باستخدام معدل الربح الفعلي وعلى مدى الفترة الزمنية التي يغطيها الصكوك.

يتم إحتساب إيرادات الاستثمارات (**أرباح الأسهم**) عند التأكد من وجود حق الاستلام.

ايضـاحـات حـول
البيـانـــات المـــاليـــة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ف. حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال حاملي حسابات الاستثمار المقيدة وما شابهها، حيث تدار من قبل البنك كمدير استثمار إما على أساس عقود مضاربة أو بصفة وكالة. يتم استثمار حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات.

ص. حسابات الاستثمارات غير المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار غير المقيدة أموال يملك البنك حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمارات غير المقيدة البنك باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث مكان وطريقة والغرض التي تستثمر به هذه الأموال.

يحتسب البنك أتعاب إدارة (أتعاب المضارب) نضير استثمار هذه الأموال. يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد عمل مخصصات واستقطاع حصة البنك من الإيراد. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة البنك ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار غير المقيدة. ان المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال يتحملها البنك ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

ق. الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم البنك بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها البنك لأعمال الخير.

ر. منافع الموظفين

١. الموظفين البحرينين

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينين حسب نظام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهو نظام والذي يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من البنك والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب.

٢. الموظفين الأجانب

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل محددة مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني للقطاع الخاص لسنة ١٩٧٦ على أساس مدة الخدمة وآخر راتب شهري. يتم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل بتاريخ الميزانية العمومية.

٣. برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك

لدى البنك برنامج مكافأة للموظفين على أساس منح أدوات حقوق الملكية.

ان القيمة العادلة لهذه الأدوات بتاريخ المنحة يتم احتسابها كمصروف في بيان الدخل مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق هذه الأدوات من غير قيد أو شرط. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس العدد الفعلي للأسهم التي استحقت للموظفين.

تحتسب الحوافز التي يتم تسديدها عن طريق النقد كمصروف في بيان الدخل مع زيادة مقابلة في المطلوبات للمبالغ غير المسددة. يتم قياس هذه المطلوبات في كل من تاريخ إعداد البيانات المالية وتاريخ التسديد. إن أي تغير في قيمة المطلوبات يسجل ضمن مصروفات الموظفين في بيان الدخل.

٤. نظام توفير للموظفين

يوفر البنك نظام توفير اختياري للموظفين، حيث يساهم البنك والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. يدار النظام من قبل مجلس أمناء.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ش. الزكاة

حسب النظام الأساسي للبنك، لا يتوجب على البنك دفع الزكاة. لكن على الرغم من ذلك، فإنه مطالب بحساب واشعار المستثمرين بمبالغ الزكاة المتوجبة عليهم دفعها وذلك عن طريق تقرير خاص يصدره البنك. يتم الموافقة على حساب الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

ت. المحاسبة في تاريخ المتاجرة

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو تسليم الموجود. إن المشتريات والمبيعات "العادية" هي تلك التي تتعلق بالموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

٣. نقد وأرصدة لدى البنوك

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
نقد في الصندوق	٣٧٤	١١٢
أرصدة لدى البنوك	١,٦٧٠	٤٤٠
حساب جاري لدى مصرف البحرين المركزي	١,٠٦٠	٢,١٨٢
وديعة احتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	٣,٠٦٥	٥٥٠
	٦,١٦٩	٣,٢٨٤

٤. ودائع لدى مؤسسات مالية

تمثل مرابحات سلع قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية.

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
إجمالي مرابحات السلع	٧٩,١٧٥	٣٢,٨٧٧
يطرح : أرباح مؤجلة	(١١٠)	(٣٩)
	٧٩,٠٦٥	٣٢,٨٣٨

بلغ متوسط معدل الربح للودائع لدى المؤسسات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ نسبة ٥,٠٤٪ في السنة (٢٠٠٦: ٤,٦٥٪ في السنة).

٥. استثمارات في عقارات

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
استثمارات في عقارات لغرض المتاجرة	٦٢١	١,١١٦
استثمارات عقارية	–	٣,٩٥٦
في ٣١ ديسمبر	**٦٢١**	٥,٠٧٢

٦. موجودات التمويلات الإسلامية

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
مرابحات	٥٥,٦٠٦	٩,٣٧٣
مضاربات	–	١,٩٣٣
مشاركات	٥,١٧٦	٣٩٣
وكالة	١٣,٨٨٤	–
استصناع	٧٩٦	–
في ٣١ ديسمبر	**٧٥,٤٦٢**	١١,٦٩٩

تظهر المبالغ المستحقة من تمويل المرابحات صافي أرباح مؤجلة بمبلغ ٢,٠٥١ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦: ٩٥٧ ألف دينار بحريني).

٧. استثمارات متوفرة للبيع

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
في ١ يناير	١٤,٢٦٢	٥,١٧٥
شراء خلال السنة	٣٤,٢١٤	١٠,٢٣٦
استبعادات خلال السنة، بالقيمة الدفترية	(١٠,٢٤٩)	(١,١٤٩)
في ٣١ ديسمبر	**٣٨,٢٢٧**	١٤,٢٦٢

تشتمل الاستثمارات المتوفرة للبيع على استثمارات غير مدرجة في مشاريع يمتلكها البنك وتظهر بسعر التكلفة لعدم وجود قيمة عادلة موثوقة لهذه الاستثمارات.

٨. موجودات مشتراة لغرض التأجير

بآلاف الدنانير البحرينية

	ممتلكات	معدات	٢٠٠٧ المجموع	٢٠٠٦ المجموع
التكلفة				
إضافات خلال السنة	٧,٩٩٤	٤,٨٦٩	١٢,٨٦٣	–
في ٣١ ديسمبر	**٧,٩٩٤**	**٤,٨٦٩**	**١٢,٨٦٣**	–
الاستهلاك المتراكم				
استهلاك السنة	١,٣٠٠	٧٣٣	٢,٠٣٣	–
في ٣١ ديسمبر	**١,٣٠٠**	**٧٣٣**	**٢,٠٣٣**	–
صافي القيمة الدفترية				
في ٣١ ديسمبر	**٦,٦٩٤**	**٤,١٣٦**	**١٠,٨٣٠**	–
يضاف : إيراد إيجار مستحق	١,٠٦٤	١,٠٩٢	٢,١٥٦	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٧,٧٥٨**	**٥,٢٢٨**	**١٢,٩٨٦**	–

٩. استثمارات في شركات زميلة

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
في ١ يناير	–	–
شراء خلال السنة	٦,٥٧٨	–
حصة البنك من أرباح شركة زميلة	١٠٥	–
	٦,٦٨٣	–

ملخص المعلومات المالية للاستثمارات في شركات زميلة :

مجموع الموجودات	١٥,٤١٥	–
مجموع المطلوبات	٥	–
مجموع الإيرادات	٨٠٦	–
مجموع صافي الأرباح	٥٧٥	–

١٠. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – صكوك

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
في ١ يناير	١٤,٥١٥	٥,٧٤٥
شراء خلال السنة	٢٠,٤٨٣	٨,٧٧٠
استردادات خلال السنة، بالقيمة الدفترية	(٢,١٨٦)	–
	٣٢,٨١٢	١٤,٥١٥

بلغ متوسط معدل الربح على الصكوك ٧,٢٧٪ في السنة (٢٠٠٦ : ٧,١٥٪ في السنة) .

١١. موجودات أخرى

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
مبالغ مستحقة من الخدمات المصرفية الاستثمارية	١٣,١٨٠	٩٦٨
رسوم عرض أسهم مستحقة	١,١٣١	–
مبالغ مستحقة من بيع استثمارات عقارية لغرض المتاجرة	–	١٢,٣١٢
أرباح مستحقة على صكوك	١,٠٤٧	٢٨٩
مصروفات مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى	٧٤٩	١٥١
	١٦,١٠٧	١٣,٧٢٠

١٢. معدات

بآلاف الدنانير البحرينية

	اثاث وتركيبات	معدات	أجهزة حاسوب	أعمال قيد الإنشاء	٢٠٠٧ المجموع	٢٠٠٦ المجموع
التكلفة						
الرصيد في ١ يناير	٣٧٦	٢١	٥٧٤	–	٩٧١	–
إضافات خلال السنة	٤٠	٦	٣٣٩	٣٤٧	٧٣٢	٩٧١
في ٣١ ديسمبر	**٤١٦**	**٢٧**	**٩١٣**	**٣٤٧**	**١,٧٠٣**	٩٧١
الإستهلاك المتراكم						
في ١ يناير	٧١	٣	٣٧	–	١١١	–
استهلاك السنة	٨١	٥	١٢٧	–	٢١٣	١١١
في ٣١ ديسمبر	**١٥٢**	٨	**١٦٤**	–	**٣٢٤**	١١١
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	**٢٦٤**	**١٩**	**٧٤٩**	**٣٤٧**	**١,٣٧٩**	٨٦٠
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	٣٠٥	١٨	٥٣٧	–	٨٦٠	–

١٣. أموال المستثمرين

تمثل مبالغ مستلمة من مستثمرين لغرض استثمارها في استثمارات تأسست أو في طور التأسيس من قبل البنك. يتم استثمار هذه الأموال في عقود مرابحات لحين استكمال الإجراءات القانونية لتأسيس شركات لهذه الاستثمارات.

١٤. مطلوبات أخرى

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
ذمم موظفين دائنة	٢,٧٨٣	٨٦٣
ذمم تجارية دائنة	٢,٨٣٠	١٥٠
صندوق الأعمال الخيرية والزكاة (صفحة ١٠)	١٥٦	٣
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة	٤١٤	٢٢٩
	٦,١٨٣	١,٢٤٥

١٥. حسابات الاستثمار غير المقيدة

بلغ متوسط إجمالي العائد على حسابات الاستثمار غير المقيدة لسنة ٢٠٠٧ نسبة ٨,٥٠٪ (٢٠٠٦: ٧,٥٣٪). وتم توزيع نسبة ٥,٢١٪ (٢٠٠٦: ٤,٧٣٪) منه إلى المستثمرين والباقي تم عمل به مخصص و / أو تم الاحتفاظ به من قبل البنك كأتعاب المضارب.

تتضمن حسابات الاستثمار غير المقيدة احتياطي معادلة الأرباح بمبلغ ٢٠٥ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦: ٦٠ ألف دينار بحريني) واحتياطي مخاطر الاستثمار بمبلغ ١٣٤ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦: ٤٤ ألف دينار بحريني).

تم خلط الأموال المستلمة من اصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة وتم استثمارها مع أموال البنك في الموجودات التالية:

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
استثمارات في صكوك	٣٢,٨١٢	١٤,٥١٥
موجودات التمويلات الإسلامية	٧٥,٤٦٢	١١,٦٩٩

١٦. رأس المال

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
المصرح به :		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**٣٠٠,٠٠٠**	٧٥,٣٨٦
(٢٠٠٦: ٧٥٣,٨٦٣,٥٥٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار للسهم الواحد)		
الصادر والمدفوع :		
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد		
(٢٠٠٦: ٣٠١,٥٤٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار للسهم الواحد)	**١٠٠,٠٠٠**	٣٠,١٥٤

إن القرارات التي اتخذتها الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين والمنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٧ هي كالتالي :

- زيادة رأس المال المصرح به للبنك من ٧٥,٣٨٦,٣٥٥ دينار بحريني إلى ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.
- زيادة رأس المال المدفوع للبنك من ٣٠,١٥٤,٠٠٠ دينار بحريني إلى ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.
- تجزئة قيمة أسهم البنك من ١ دينار بحريني إلى ٠,١٠٠ دينار بحريني.

خلال السنة، قام البنك بتجزئة أسهمه وزيادة رأس المال المصرح به إلى ٣٠٠ مليون دينار بحريني وزيادة رأس المال المدفوع إلى ١٠٠ مليون دينار بحريني، لذلك قام البنك بتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي ليعكس التركيبة المعدلة لرأس المال.

خلال السنة، قام بيت التمويل الخليجي ش.م.ب، سابقاً الشركة الأم للبنك، ببيع نسبة ٥٩,٩٣٪ من حصتها في البنك إلى مستثمرين آخرين، الأمر الذي أدى إلى تغير تركيبة المساهمة كالتالي :

	٪ الملكية
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب	٤٠,٠٧
مؤسسات مالية أخرى	١٦,٧٤
شركات ومؤسسات أخرى	٢٧,٩٠
مساهمون أفراد	١٥,٢٩
المجموع	**١٠٠,٠٠**

١٧. تكلفة الموظفين

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الرواتب ومصروفات الموظفين	١,٧٧١	٨٣٧
مصروفات التأمين الإجتماعي	١٢٠	٦٣
حوافز الموظفين (إيضاح ١٩)	٤,٠١٦	١,٤٣٠
	٥,٩٠٧	٢,٣٣٠

١٨. مصروفات أخرى

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
خدمات إدارية ومساندة *	١٨٤	٨٤٢
مكاتب	١٣٤	٨٦
إعلان وتسويق	٣٤٧	–
اتصالات وبريد واشتراكات	٣٦	٣٩
طباعة وقرطاسية	٣٦	٦٥
أتعاب مهنية	٨١	١٥
مصروفات هيئة الرقابة الشرعية	١٦	١٢
مصروفات أعضاء مجلس الإدارة	٩	–
استهلاك	٢١٣	١١١
أخرى	٢٣	٨٠
	١,٠٧٩	١,٢٥٠

* خلال ٢٠٠٦، قام البنك بعقد إتفاقية مع بيت التمويل الخليجي ش.م.ب، سابقاً الشركة الأم، بحيث يقوم الأخير بتزويد البنك بخدمات إدارية ومساندة نظير رسوم متفق عليها.

١٩. برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك

لدى البنك برنامج مكافأة للموظفين على أساس منح أدوات حقوق الملكية.

سوف تستحق الأسهم إلى الموظفين بطريقة تدريجية على فترة ٥ سنوات (شرط الخدمة). سيتم سداد الأسهم المستحقة للموظفين بالتسليم الفعلي لهذه الأسهم عند استكمال شروط الاستحقاق. في حالة ترك الموظف الخدمة مع البنك قبل استيفاء شروط الاستحقاق، سوف يستحق الموظف مكافأة نقدية مقابل الأسهم غير المستحقة وذلك وفقاً لأحكام البرنامج. سيتم الاحتفاظ بالأسهم غير المستحقة من قبل شركة ذات أغراض خاصة والتي ستأسس لهذا الغرض ويمكن عرضها على الموظفين الآخرين في البرنامج.

ان الحد الأقصى للأسهم التي يمكن إصدارها بموجب البرنامج هي ٣٠,٤ مليون سهم عادي بمبلغ ٠,١٢ دينار للسهم الواحد وسوف يتم إصدارها على مراحل وفقاً لمعايير محددة مسبقاً وسوف تستحق للموظفين وفقاً لأحكام البرنامج. خلال السنة ووفقاً لأحكام البرنامج، قام البنك بإصدار ١٣,٠٩ مليون سهم مكافأة للموظفين والتي استحق منها ٢,٦٢ سهم خلال السنة.

١٩. برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك (يتبع)
على نحو متراكم، تم إصدار ١٨,٨ مليون سهم لبرنامج مكافأة الموظفين منها ٨,٥٤ مليون سهم استحقت إلى الموظفين حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. إن البنك في طور إصدار وحدات (منح) إلى الموظفين لتغطية الأسهم المستحقة. ينوي البنك تسديد أسهم مكافأة الموظفين عن طريق شراء أسهم خزينة من المساهمين الحاليين.

يتم احتساب مكافأة أسهم الموظفين التي تم منحها بالقيمة العادلة للأسهم في تاريخ المنح وفقاً لأحدث أسعار المعاملة لأسهم البنك. بلغ الجزء الذي تم سداده على أساس منح أسهم مبلغ ٧٤٦ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦ : ١٤٠ ألف دينار بحريني) واحتسب منه ٢٤٨ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦ : ٩٥ ألف دينار بحريني) كمصروف في بيان الدخل ضمن مصروفات الموظفين.

٢٠. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهاد في تطبيق هذه التقديرات
يقوم البنك بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات واالفرضيات بشكل مستمر بناءاً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية يعتقد انها معقولة تحت الظروف العادية.

انخفاض في قيمة الاستثمارات المتوفرة للبيع
يحدد البنك ما إذا كانت الاستثمارات المتوفرة للبيع قد تعرضت لانخفاض في قيمتها عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة. ويتطلب ذلك اجتهاداً من الإدارة. عندما لا تتوفر قيم عادلة ويتم احتساب الاستثمارات بالتكلفة، يتم تقدير القيمة المسترجعة لهذه الاستثمارات لتحديد أي انخفاض في قيمتها. يقوم البنك بالتقييم بناءًا على عوامل من ضمنها دلائل تذبذب في الوضع الحالي للشركة المستثمر فيها وأداء القطاع التي تعمل فيها هذه الشركات والتغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

انخفاض قيمة موجودات التمويلات الإسلامية
يتم تقييم موجودات التمويلات الإسلامية وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في إيضاح ٢(ح). يتم عمل تقييم لكل عميل على حدة لتحديد مدى انخفاض التمويل له على أساس تقديرات الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع استلامها. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم الوضع الحالي للعميل والقيمة التي يمكن تحقيقها من الموجودات التي تم تمويلها، يتم معاينة كل موجود انخفضت قيمته على حده، وتقييم تقديرات التدفقات النقدية المتوقع استلامها باستقلالية من قبل دائرة إدارة المخاطر وتصدق من قبل مجلس الإدارة.

شركات ذات أغراض خاصة
يقوم البنك بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة (SPE's) بالأساس لغرض السماح لمستثمري البنك بالمشاركة في استثمارات البنك. لا يقوم البنك بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كان البنك يمارس صلاحية السيطرة، يقوم البنك بتحديد مدى تعرضه لمخاطر ومنافع هذه الشركات وكذلك قدرته على اتخاذ قرارات تشغيلية في هذه الشركات.

٢١. موجودات تحت الإدارة
يقوم البنك بتوفير خدمات الإدارة وإدارة الاستثمارات والخدمات الاستشارية لشركات المشاريع التي تقوم بتأسيسها لمشاريعها ويتضمن هذا اتخاذ قرارات بالنيابة عن هذه الشركات. ان الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة غير مضمنة في هذه البيانات المالية. في تاريخ الميزانية العمومية، بلغت الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة مبلغ ١٨٧,٠٥ مليون دينار بحريني (٢٠٠٦: ٨٨,٠٢ مليون دينار بحريني). خلال السنة، قام البنك بتسجيل رسوم إدارة بمبلغ ٣٤ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦ : ٤٦ ألف دينار بحريني) مقابل إدارة الموجودات.

٢٢. معاملات مع أطراف ذوي علاقة
يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذوي علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو يكون له نفوذ يؤثر على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر. يشتمل الأطراف ذوي علاقة على شركات يمارس البنك عليها نفوذ مؤثرة ومساهمين رئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية للبنك.

ينتج جزء جوهري من إيرادات البنك من الاستشارات الاستثمارية ورسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة من معاملات مع مؤسسات يمارس البنك عليها نفوذاً مؤثراً. على الرغم من ان هذه المؤسسات تعتبر أطراف ذوي علاقة، إلا أن البنك يقوم بإدارة هذه المؤسسات بالنيابة عن عملائها والذين هم في الغالب أطراف أخرى والمنتفعين اقتصادياً من هذه الاستثمارات.

٢٢. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

في ما يلي أرصدة المعاملات مع أطراف ذوي علاقة المدرجة في البيانات المالية :

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الموجودات		
ودائع لدى مؤسسة مالية	٤١,١٥٥	٣٢,٨٣٨
استثمارات متوفرة للبيع	٢٢,٧٢٨	٧,٠٩٢
موجودات التمويلات الإسلامية	٢,٠٨١	٣,٨٦٦
موجودات أخرى	١٣,١٩٥	١٣,٣٦٠
استثمارات في شركات زميلة	٦,٦٨٣	–
استثمارات في صكوك	٥,٦٦٥	–
المطلوبات		
أموال المستثمرين	١١,٩٥٣	٥,٢١٧
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	١١,٢٢٨	٧,٥٧٨
حسابات جارية للعملاء	٢,٥١٣	٢,٠٦٢
حسابات الاستثمار غير المقيدة	٨,٠٨٩	٣,٩٩٣
الإيرادات		
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	١٣,٢٦٠	٨,٨٢٦
رسوم عرض وترتيب أسهم ورسوم إدارة	٨٤١	–
إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية	٣,٨١٦	١,٥٦٠
إيراد موجودات التمويلات الإسلامية وموجودات مشتراة لغرض التأجير	٨٧	١٦٥
إيراد استثمارات متوفرة للبيع	٢١٠	–
إيراد استثمارات في صكوك	٤٣٥	–
أرباح بيع استثمارات في عقارات	–	٧١٥
حصة البنك من أرباح شركة زميلة	١٠٥	–
المصروفات		
مصروفات المرابحات	٤٢	٤٨٦
أرباح موزعة على حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٨٧	٤٨٥
مصروفات متعلقة بالاستثمارات	١٦	١٢
مصروفات أخرى	–	٨٤٢

٢٢. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة الشركة.

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين :

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	١٦٠	–
الرواتب والمنافع قصيرة الأجل	١,٢٨٤	٤٢٥
مدفوعات على أساس حقوق الملكية	٨٥٠	٢٥٨

معاملات مع حسابات الاستثمار المقيدة
يتم تنفيذ المعاملات التي تتضمن تمويل أو بيع موجودات إلى حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً للقيمة العادلة للموجودات في تاريخ المعاملة. خلال السنة، قام البنك وخلال أنشطة الاعتيادية ببيع بعض العقارات الاستثمارات بقيمتها العادلة في تاريخ المعاملة بمبلغ ٣٣,٤٧٦ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦ : لا شيء) إلى حسابات الاستثمار المقيدة ليحقق بذلك ربحاً بمقدار ٣,١٢٨ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦ : لا شيء).

٢٣. العائد لكل سهم

يحسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. لدى البنك أوراق مالية مخفضة على هيئة أسهم منحة ات إصدارها خلال السنة.

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
العائد الأساسي لكل سهم		
ربح السنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	٢٠,٨٣٦	٧,٩٨٦
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)	٨١٨,٢٠٩	٣٠١,٥٤٠
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	**٢٥,٤٧**	٢٦,٤٨
العائد المخفض لكل سهم		
ربح السنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	٢٠,٨٣٦	٧,٩٨٦
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)	٨٢٣,٢٤٧	٣٠١,٥٤٠
العائد المخفض لكل سهم (بالفلس)	**٢٥,٣١**	٢٦,٤٨

٢٤. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من ثلاثة علماء الذين يقومون بمراجعة مدى توافق أعمال البنك مع أحكام وشروط الشريعة الإسلامية العامة والفتاوى الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل المراجعة على فحص للمستندات والأنظمة المطبقة من قبل البنك للتأكد من توافق أنشطة البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢٥. الزكاة

يقوم المساهمون والمستثمرون في حسابات الاستثمار المقيدة بأداء فريضة الزكاة بشكل مباشر، وبالتالي لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين بالطريقة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للبنك ويتم إبلاغ المساهمين بها سنوياً. إن قيمة الزكاة المستحقة من قبل المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ قد بلغت ٠,٣٨٦ فلس (٢٠٠٦ : لا شيء) مقابل كل سهم محتفظ به (راجع إيضاح ٢٨).

٢٦. المسئولية الاجتماعية

يقوم البنك بالوفاء بمسئولياته الاجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى المؤسسات الاجتماعية والخيرية.

٢٧. الالتزامات

الالتزامات المقيدة في مجال الأعمال الاعتيادية هي كالآتي :

		بآلاف الدنانير البحرينية
	٢٠٠٧	٢٠٠٦
التزامات تمويلات لم يتم سحبها	١٨,٠٩٥	٣,٠٣٥
التزامات استثمارية	–	٨,٧٢٢

٢٨. تخصيصات مقترحة

يقترح مجلس الإدارة التخصيصات التالية والخاضعة لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية :

		بآلاف الدنانير البحرينية
	٢٠٠٧	٢٠٠٦
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٦٠	٦٥
أرباح نقدية مقترحة	١٥,٠٠٠	–
أعمال خيرية	٢٥٠	–

٢٩. مواعيد الاستحقاق

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦,١٦٩	–	–	–	–	٦,١٦٩
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٩,٠٦٥	–	–	–	–	٧٩,٠٦٥
استثمارات في عقارات	–	–	٦٢١	–	–	٦٢١
موجودات التمويلات الإسلامية	٢٣,٦٥٧	٩,٨١٦	١٢,٥٥١	١٦,٧٥١	١٢,٦٨٧	٧٥,٤٦٢
استثمارات متوفرة للبيع	٥٠	١١,٣١٠	٣,٦٩٢	٢٠,٣٧٠	٢,٨٠٥	٣٨,٢٢٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير	–	٦,٩٥٩	١,٤٥١	–	٤,٥٧٦	١٢,٩٨٦
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	٣,٥٩٢	٣,٠٩١	٦,٦٨٣
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ						
الاستحقاق – صكوك	٢٢٧	–	–	٧,٥٤٠	٢٥,٠٤٥	٣٢,٨١٢
موجودات أخرى	١٦,١٠٧	–	–	–	–	١٦,١٠٧
معدات	–	–	–	–	١,٣٧٩	١,٣٧٩
مجموع الموجودات	**١٢٥,٢٧٥**	**٢٨,٠٨٥**	**١٨,٣١٥**	**٤٨,٢٥٣**	**٤٩,٥٨٣**	**٢٦٩,٥١١**
٢٠٠٦	٥١,٣٦٣	٩٣٥	٥,٦٧٢	٢٤,٤١٥	١٣,٨٦٥	٩٦,٢٥٠
المطلوبات						
أموال المستثمرين	١١,٩٥٣	–	–	–	–	١١,٩٥٣
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٤١,٥٦١	–	–	–	–	٤١,٥٦١
حسابات جارية للعملاء	١٠,٧٢٤	–	–	–	–	١٠,٧٢٤
مطلوبات أخرى	٦,١٨٣	–	–	–	–	٦,١٨٣
مجموع المطلوبات	**٧٠,٤٢١**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٧٠,٤٢١**
٢٠٠٦	٣٠,٥٩٤	٨٧٠	–	–	–	٣١,٤٦٤
حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٥٥,٠٥٨**	**٧,٦٧٩**	**١,٣٦٣**	**–**	**–**	**٦٤,١٠٠**
٢٠٠٦	١٤,٩٨٧	–	٧,٢٢٦	–	–	٢٢,٢١٣
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية						
حسابات الاستثمار المقيدة	–	–	**١,١٣٨**	**٣٨,٩١٤**	**٢,٩١٣**	**٤٢,٩٦٥**
٢٠٠٦	–	–	–	١٢,١٧٧	–	١٢,١٧٧
التزامات تمويلات لم يتم سحبها	**٤,٨٣٥**	**٣,٩٧٨**	**٩,٢٨٢**	**–**	**–**	**١٨,٠٩٥**
٢٠٠٦	٣,٠٣٥	–	–	–	–	٣,٠٣٥

٣٠. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة

أ. القطاع الصناعي

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦,١٦٩	–	–	٦,١٦٩
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٩,٠٦٥	–	–	٧٩,٠٦٥
استثمارات في عقارات	–	٦٢١	–	٦٢١
موجودات التمويلات الإسلامية	٦,٤٥٩	٤٤,٥٢٨	٢٤,٤٧٥	٧٥,٤٦٢
استثمارات متوفرة للبيع	–	٣٨,٢٢٧	–	٣٨,٢٢٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير	–	٨,٤٧٩	٤,٥٠٧	١٢,٩٨٦
استثمارات في شركات زميلة	–	٦,٦٨٣	–	٦,٦٨٣
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – صكوك	١١,٠٥٩	٢١,٧٥٣	–	٣٢,٨١٢
موجودات أخرى	٤,٦١٧	١٠,٥٢٤	٩٦٦	١٦,١٠٧
معدات	–	–	١,٣٧٩	١,٣٧٩
مجموع الموجودات	**١٠٧,٣٦٩**	**١٣٠,٨١٥**	**٣١,٣٢٧**	**٢٦٩,٥١١**
المطلوبات				
أموال المستثمرين	–	١١,٩٥٣	–	١١,٩٥٣
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٤١,٥٦١	–	–	٤١,٥٦١
حسابات جارية للعملاء	–	١٠,٧٢٤	–	١٠,٧٢٤
مطلوبات أخرى	–	–	٦,١٨٣	٦,١٨٣
مجموع المطلوبات	**٤١,٥٦١**	**٢٢,٦٧٧**	**٦,١٨٣**	**٧٠,٤٢١**
حسابات الاستثمار غير المقيدة	**١٢,٠٩٠**	**١٠,٩٤٤**	**٤١,٠٦٦**	**٦٤,١٠٠**
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية				
حسابات الاستثمار المقيدة	–	**٤٢,٩٦٥**	–	**٤٢,٩٦٥**

٣٠. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة (يتبع)

أ. القطاع الصناعي (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٦	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣,٢٨٤	–	–	٣,٢٨٤
ودائع لدى مؤسسات مالية	٣٢,٨٣٨	–	–	٣٢,٨٣٨
استثمارات في عقارات	–	٥,٠٧٢	–	٥,٠٧٢
موجودات التمويلات الإسلامية	٢,١٤٠	٦,٨٧٠	٢,٦٨٩	١١,٦٩٩
استثمارات متوفرة للبيع	–	١٤,٢٦٢	–	١٤,٢٦٢
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – صكوك	–	١٣,٥٧٣	٩٤٢	١٤,٥١٥
موجودات أخرى	٧٥٤	١٢,٩٦٦	–	١٣,٧٢٠
معدات	٨٦٠	–	–	٨٦٠
مجموع الموجودات	٣٩,٨٧٦	٥٢,٧٤٣	٣,٦٣١	٩٦,٢٥٠
المطلوبات				
أموال المستثمرين	–	٥,٢١٧	–	٥,٢١٧
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٢٠,٩٢٢	–	١,٣٢٩	٢٢,٢٥١
حسابات جارية للعملاء	–	٢,٧٥١	–	٢,٧٥١
مطلوبات أخرى	–	–	١,٢٤٥	١,٢٤٥
مجموع المطلوبات	٢٠,٩٢٢	٧,٩٦٨	٢,٥٧٤	٣١,٤٦٤
حسابات الاستثمار غير المقيدة	٥,٠٠٣	٣,١٦٤	١٤,٠٤٦	٢٢,٢١٣
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية				
حسابات الاستثمار المقيدة	–	١٢,١٧٧	–	١٢,١٧٧

٣٠. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة (يتبع)

ب. التمركز الجغرافي

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	دول مجلس التعاون	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	أفريقيا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٥,٢٣٩	٢٧٢	٦٥٨	–	–	٦,١٦٩
ودائع لدى مؤسسة مالية	٧٩,٠٦٥	–	–	–	–	٧٩,٠٦٥
استثمارات في عقارات	٦٢١	–	–	–	–	٦٢١
موجودات التمويلات الإسلامية	٧٣,٥٦٠	١,٩٠٢	–	–	–	٧٥,٤٦٢
استثمارات متوفرة للبيع	٢٥,٨٤٠	٦,٢٢٣	٦,١٦٤	–	–	٣٨,٢٢٧
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٢,٩٨٦	–	–	–	–	١٢,٩٨٦
استثمارات في شركات زميلة	٦,٦٨٣	–	–	–	–	٦,٦٨٣
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – صكوك	٢٧,١٥٧	–	–	٣,٧٧٠	١,٨٨٥	٣٢,٨١٢
موجودات أخرى	١٦,١٠٧	–	–	–	–	١٦,١٠٧
معدات	١,٣٧٩	–	–	–	–	١,٣٧٩
مجموع الموجودات	**٢٤٨,٦٣٧**	**٨,٣٩٧**	**٦,٨٢٢**	**٣,٧٧٠**	**١,٨٨٥**	**٢٦٩,٥١١**
المطلوبات						
أموال المستثمرين	١١,٩٥٣	–	–	–	–	١١,٩٥٣
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٤١,٥٦١	–	–	–	–	٤١,٥٦١
حسابات جارية للعملاء	١٠,٧٢٤	–	–	–	–	١٠,٧٢٤
مطلوبات أخرى	٦,١٨٣	–	–	–	–	٦,١٨٣
مجموع المطلوبات	**٧٠,٤٢١**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٧٠,٤٢١**
حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٦٤,١٠٠**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٦٤,١٠٠**
حسابات الاستثمار المقيدة	**٣٣,٤٧٦**	**٩,٤٨٩**	**–**	**–**	**–**	**٤٢,٩٦٥**

٣٠. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة (يتبع)

ب. التمركز الجغرافي (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٦	دول مجلس التعاون	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	أفريقيا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢,٩٢٧	٥٩	٢٩٨	–	–	٣,٢٨٤
ودائع لدى مؤسسة مالية	٣٢,٨٣٨	–	–	–	–	٣٢,٨٣٨
استثمارات في عقارات	٥,٠٧٢	–	–	–	–	٥,٠٧٢
موجودات التمويلات الإسلامية	١١,٦٩٩	–	–	–	–	١١,٦٩٩
استثمارات متوفرة للبيع	٩,٢٥٩	٥,٠٠٣	–	–	–	١٤,٢٦٢
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ						
الاستحقاق – صكوك	١٤,٥١٥	–	–	–	–	١٤,٥١٥
موجودات أخرى	١٣,٧٢٠	–	–	–	–	١٣,٧٢٠
معدات	٨٦٠	–	–	–	–	٨٦٠
مجموع الموجودات	٩٠,٨٩٠	٥,٠٦٢	٢٩٨	–	–	٩٦,٢٥٠
المطلوبات						
أموال المستثمرين	٥,٢١٧	–	–	–	–	٥,٢١٧
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٢٢,٢٥١	–	–	–	–	٢٢,٢٥١
حسابات جارية للعملاء	٢,٧٥١	–	–	–	–	٢,٧٥١
مطلوبات أخرى	١,٢٤٥	–	–	–	–	١,٢٤٥
مجموع المطلوبات	٣١,٤٦٤	–	–	–	–	٣١,٤٦٤
حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢٢,٢١٣	–	–	–	–	٢٢,٢١٣
حسابات الاستثمار المقيدة	–	١٢,١٧٧	–	–	–	١٢,١٧٧

٣١. القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة لأي أصل من الأصول في المبلغ الذي يمكن مبادلته به، أو في سداد أي التزام بين طرفين ملمين بتفاصيل المعاملة وعلى أسس تجارية.

فيماعدا بعض الاستثمارات المتوفرة للبيع الظاهرة بالتكلفة والبالغة ٣٧,٦٦١ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦ : ١٤,٢٦٢ ألف دينار بحريني) واستثمارات في صكوك بقيمة ٣٢,٨١٢ ألف دينار بحريني (٢٠٠٦: ١٤,٥١٥ ألف دينار بحريني). القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى للبنك لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية.

٣٢. إدارة المخاطر

مقدمة
تتعرض البنك للمخاطر الآتية نتيجة استخدام الأدوات المالية :

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح المعلومات عن المخاطر التي يتعرض لها البنك بخصوص المخاطر المشار إليها أعلاه والأهداف والسياسات والإجراءات التي يتخذها البنك لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة البنك لرأسماله.

إطار إدارة المخاطر
إن مجلس الإدارة مسئول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام البنك بتأسيس لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر مسئولة عن وضع ومتابعة سياسات البنك لإدارة المخاطر، وتتكون من رؤساء الأقسام في البنك وترفع تقاريرها بانتظام إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وضعت سياسات إدارة المخاطر لغرض التعرف وتحليل المخاطر التي تواجه البنك، ووضع حدود ملائمة وأساليب رقابة لغرض مراقبة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعة. يهدف البنك من خلال برامج التدريب والمعايير والإجراءات الإدارية بإنشاء بيئية ملتزمة وبناءة التي من خلالها يلم جميع الموظفين بالأدوار المنوطة بهم والالتزامات الواجبة عليهم.

إن لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسئولة عن مراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وعن مراجعة ملائمة إطار إدارة المخاطر مقارنة بالمخاطر التي تواجه البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للبنك على مساعدة لجنة التدقيق بالقيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بأعمال مراجعة دورية وكلما تتطلب الأمر لإجراءات وأساليب الرقابة وترفع تقارير بنتائج الأعمال إلى لجنة التدقيق.

مخاطر الائتمان
مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية إلى البنك إذا فشل العميل أو الطرف الآخر من الأدوات المالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وهي تنشأ بشكل أساسي من معاملات التمويلات الإسلامية والاستثمارات. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، فإن البنك يأخذ في الاعتبار دمج كل عناصر مخاطر الائتمان (مثل حصر الخسائر الفردية والدولة والقطاع).

فوض مجلس الإدارة مسئوليات إدارة مخاطر الائتمان إلى اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. كما أن إدارة مخاطر البنوك الائتمان المنفصلة، وهي لجنة مسئولة أمام اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، مسئولة عن الإشراف على مخاطر الائتمان بالبنوك وتتضمن تلك المسئولية:

- صياغة سياسات الائتمان بالتشاور مع وحدات العمل وبالصورة التي تغطي متطلبات الضمانات الإضافية وتقييم المخاطر وتدرج المخاطر والتقارير والإجراءات المستندية والقانونية والالتزام بالاشتراطات التنظيمية والتشريعية، وتقديمها لاعتمادها من جانب مجلس الإدارة؛

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

- وضع هيكل التفويضات بغرض اعتماد وتجديد التسهيلات الائتمانية. في الوقت الحالي ليست هناك حدود تفويضات مسندة إلى وحدات العمل. يتم اعتماد حالات التعرض الصغيرة للمخاطر من جانب المدير العام أو اللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار والتي تتكون من رؤساء وحدات العمل ونائب المدير العام وكبير موظفي التشغيل. تتطلب التسهيلات الكبيرة اعتماداً من جانب رئيس مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار ولجنة الائتمان أو المجلس بكامل هيئته، حسب مقتضى الحال.

- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. تقوم إدارة مخاطر البنوك والائتمان بمراجعة جميع حالات التعرض لمخاطر الائتمان قبل الارتباط بمنح التسهيلات للعملاء من جانب وحدة العمل المعنية. تخضع عمليات تجديد ومراجعات التسهيلات لنفس الأسلوب.

- الحد من تركيزات المخاطر من الأطراف المقابلة والدول والصناعات فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي للأصول والاستثمارات.

- وضع والاحتفاظ بدرجات المخاطر بغرض تصنيف التعرض لها وفقاً لدرجة خطر الخسارة المالية المحتملة وذلك بغرض تركيز نظر الإدارة للمخاطر القائمة. يتم أيضاً استخدام نظام تدرج المخاطر لتحديد حالات التعرض المحددة التي قد تحتاج إلى تكوين مخصص لمخاطر الانخفاض في القيمة. يتكون الإطار العملي لتدرج المخاطر الحالي لمحفظة التمويل بالبنك من عشرة درجات ([أ+]، [أ-]، [ب+]، [ب-]، [ج+]، [ج-]، [د+]، [د-]، [هـ] و [و]) بالصورة التي تعكس الدرجات المتنوعة لمخاطر التقصير أو الإخلال وتوافر الضمانات الإضافية أو أساليب تخفيف مخاطر الائتمان الأخرى. لا يتم في الوقت الحالي وضع الاستثمارات في درجات إذ أنه يتم تقييمها بصورة فردية أو حسب كل حالة على حدة. تقع مسئولية وضع درجات المخاطر على عاتق الجهة التنفيذية / اللجنة المعتمدة النهائية، حسبما هو ملائم، بناءاً على توصيات إدارة مخاطر البنوك والائتمان. تخضع درجات المخاطر إلى المراجعة المنتظمة من جانب إدارة مخاطر البنوك والائتمان.

- مراجعة التزام وحدات العمل بحدود المخاطر المتفق عليها متضمنة الحدود الموضوعة لصناعات محددة والمخاطر المتعلقة بالدول وأنواع المنتجات. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة عن مستويات الإلتزام. تقديم النصح والتوجيه والمهارات التخصصية لوحدات العمل بغرض نشر أفضل الممارسات عبر البنك في مجال إدارة مخاطر الائتمان.

- يطلب من كل وحدة عمل تنفيذ سياسات وإجراءات الائتمان بالبنك فيما يتعلق بحالات التعرض التي تقع عليها وهي مسئولة عن جودة وأداء محفظة ائتمانها وعن رصد والرقابة على جميع مخاطر الائتمان في المحافظ، بغض النظر عن سلطة الاعتماد للمخاطر. يتم القيام بإجراء عمليات تدقيق منتظمة لوحدات العمل وأساليب الائتمان بالبنك من جانب التدقيق الداخلي.

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات الإسلامية	موجودات مشتراة لغرض التأجير	استثمارات متوفرة للبيع	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – صكوك	موجودات أخرى	المجموع
مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة							
خطورة بدرجة (أ) إلى (ج) منخفضة إلى معتدلة	–	١,٧٦٣	–	–	–	–	١,٧٦٣
خطورة غير مصنفة	–	–	–	–	–	٤,٣١٠	٤,٣١٠
المستحق يتكون من :							
٣٠ – ٦٠ يوماً	–	١,٧٦٣	–	–	–	–	١,٧٦٣
٦٠ – ٩٠ يوماً	–	–	–	–	–	–	–
٩٠ – ١٨٠ يوماً	–	–	–	–	–	–	–
أكثر من ١٨٠ يوم	–	–	–	–	–	٤,٣١٠	–
	–	**١,٧٦٣**	–	–	–	**٤,٣١٠**	**٦,٠٧٣**
غير مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة							
خطورة بدرجة (أ) إلى (ج) منخفضة إلى معتدلة	٧٩,٠٦٥	٧٣,٦٩٩	١٢,٩٨٦	–	٣٢,٨١٢	–	١٩٨,٥٦٢
خطورة غير مصنفة	–	–	–	٣٨,٢٢٧	–	١١,٧٩٧	٥٠,٠٢٤
	٧٩,٠٦٥	٧٣,٦٩٩	١٢,٩٨٦	٣٨,٢٢٧	٣٢,٨١٢	١١,٧٩٧	٢٤٨,٥٨٦
مجموع القيمة الدفترية	**٧٩,٠٦٥**	**٧٥,٤٦٢**	**١٢,٩٨٦**	**٣٨,٢٢٧**	**٣٢,٨١٢**	**١٦,١٠٧**	**٢٥٤,٦٥٩**

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٦	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات الإسلامية	موجودات مشتراة لغرض التأجير	استثمارات متوفرة للبيع	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – صكوك	موجودات أخرى	المجموع
مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة الدفترية							
غير مستحق وغير معرض							
للهبوط في القيمة الدفترية							
خطورة بدرجة (أ) إلى (ج)							
منخفضة إلى معتدلة	٣٢,٨٣٨	١١,٦٩٩	–	–	١٤,٥١٥	–	٥٩,٠٥٢
خطورة غير مصنفة	–	–	–	١٤,٢٦٢	–	١٣,٧٢٠	٢٧,٩٨٢
مجموع القيمة الدفترية	٣٢,٨٣٨	١١,٦٩٩	–	١٤,٢٦٢	١٤,٥١٥	١٣,٧٢٠	٨٧,٠٣٤

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

الموجودات المالية منخفضة القيمة
الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها البنك بأنها غير قادرة على تحصيل كل المبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لعقود الموجودات المالية. في حالة موجودات التمويلات الإسلامية، يتم تصنيف هذه التعرضات إلى (هـ) أو (و). أما بالنسبة للموجودات المالية الأخرى، يتم تقييم الانخفاض بشكل فردي لكل تعرض من خلال نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي للبنك. لم يكن لدى البنك أي موجود منخفض القيمة في تاريخ الميزانية العمومية.

قروض مستحقة غير معرضة للهبوط في القيمة الدفترية
إن هذا التعرض يتعلق بموجودات إسلامية وأوراق مالية التي طاف موعد استحقاق أرباحها أومدفوعاتها التعاقدية ولكن يعتقد البنك بأن انخفاض القيمة غير مناسب على أساس مستوى الضمان المتوافر و / أو مراحل تحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

مخصصات الانخفاض في القيمة
كما في تاريخ الميزانية العمومية، لم يقم البنك بعمل أي مخصص انخفاض في القيمة.

سياسة الشطب
يقوم البنك بشطب الذمم المدينة / رصيد الاستثمار (وأية مخصصات خسائر للهبوط في القيمة) عندما يقرر قسم إدارة المخاطر للبنك بأن الذمم المدينة/ الاستثمار غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في عين الاعتبار المعلومات المتوفرة مثل حدوث تغير جوهري للوضع المالي للمدين/ مصدر الإدارة المالية كعدم قدرته دفع التزاماته أو أن مبلغ الضمان غير كافٍ لسداد كل مبلغ الالتزام. كما في تاريخ الميزانية العمومية، لم يقم البن بعمل أي شطب لذمم مدينة أو استثمارات غير قابلة للتحصيل.

يحتفظ البنك بضمانات إضافية فيما يتعلق بموجودات التمويلات الإسلامية وذلك في شكل رهن على ممتلكات أو أوراق مالية مدرجة/ غير مدرجة أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيمة في وقت الاقتراض ويتم تحديثها دورياً على فترات سنوية، بصفة عامة. في الغالب لا يتم الاحتفاظ بالرهن الإضافي في مقابل التعرض للمخاطر من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. كما أنه وفي العادة لا يتم الاحتفاظ بالرهن الإضافي في مقابل الأوراق المالية الاستثمارية ولم يكن هناك رهناً إضافياً محتفظاً به على هذا النحو في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

تم أدناه توضيح تقدير القيمة العادلة للرهن الإضافي ومؤيدات الضمان الأخرى المحتفظ بها مقابل الموجودات المالية. يتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك ولكنها لا تتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه لا يمكن تحديد قيمها.

بآلاف الدنانير البحرينية

	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦		
	موجودات التمويلات الإسلامية	موجودات مشتراة لغرض التأجير	المجموع	موجودات التمويلات الإسلامية	موجودات مشتراة لغرض التأجير	المجموع
ضمان مقابل مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة الدفترية						
عقارات	–	–	–	–	–	–
حقوق ملكية	–	–	–	–	–	–
أخرى	–	–	–	–	–	–
ضمان مقابل غير مستحق وغير معرض للهبوط في القيمة الدفترية						
عقارات	٥٦,٨٥٨	١٢,٦٦٤	٦٩,٥٢٢	١٢,٨٤٣	–	١٢,٨٤٣
حقوق ملكية	٥,٥٥٤	–	٥,٥٥٤	–	–	–
أخرى	١٠,٤٢٥	٤,٨٦٩	١٥,٢٩٤			
المجموع	**٧٢,٨٣٧**	**١٧,٥٣٣**	**٩٠,٣٧٠**	١٢,٨٤٣	–	١٢,٨٤٣

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

للحصول على تحليل تمركز مجموع الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح (٣٠). يقوم البنك بمراقبة مخاطر تمركز الائتمان لموجودات التمويلات الإسلامية والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي. الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الائتمان في تاريخ الإعداد :

بآلاف الدنانير البحرينية

	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦		
التمركز القطاعي	**موجودات التمويلات الإسلامية**	**موجودات مشتراة لغرض البيع**	**المجموع**	موجودات التمويلات الإسلامية	موجودات مشتراة لغرض البيع	المجموع
تمويلات	٦,٤٢٤	–	٦,٤٢٤	٦,٣٥٤	–	٦,٣٥٤
عقارات	٢٠,٧٩٦	٨,٤٧٩	٢٩,٢٧٥	٢,٤٨٤	–	٢,٤٨٤
تطوير عقارات / بنية تحتية	١٤,٢٥٥	–	١٤,٢٥٥	٤٣٧	–	٤٣٧
اراضي	١٣,٣٣٤	–	١٣,٣٣٤	–	–	–
تشيد / انشاء	٢,٤٧٨	–	٢,٤٧٨	–	–	–
متاجرة	٤,٩٧٢	–	٤,٩٧٢	–	–	–
تصنيع	–	–	–	–	–	–
أخرى	١٣,٢٠٣	٤,٥٠٧	١٧,٧١٠	٢,٤٢٤	–	٢,٤٢٤
مجموع القيمة الدفترية	**٧٥,٤٦٢**	**١٢,٩٨٦**	**٨٨,٤٤٨**	١١,٦٩٩	–	١١,٦٩٩

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات الإسلامية بناءاً على موقع الطرف الآخر، والذي لديه علاقة وثيقة مع موقع الضمان لهذا التعرض.

مخاطر التسديد
إن أنشطة البنك قد تولد مخاطر عند تسديد المعاملات والمتاجرات. مخاطر التسديد هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الشركة في دفع التزاماتها فيما يتعلق بالنقد والأدوات المالية والموجودات الأخرى المتفق عليها. إن حدود التسديد تشكل جزءاً من عملية الموافقة للائتمان / مراقبة الحدود المشروحة سابقاً. قبول مخاطر التسديد على المتاجرات خالية التسديد يتطلب موافقة خاصة للمعاملة أو الطرف الآخر من قبل إدارة مخاطر البنوك والائتمان.

مخاطر السيولة
ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماته المالية عند حلول أجلها.

إدارة مخاطر السيولة
تهدف طريقة البنك في إدارة السيولة إلى التأكد من توافر السيولة في كل الأحوال لسداد التزاماتها عند حلول أجلها سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو خسارة السمعة التجارية للبنك.

تقوم دائرة الرقابة المالية بتجميع البيانات من الخزينة ووحدات العمل الأخرى بخصوص وضع السيولة لأصولها والتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من النشاط التجاري المستقبلي المتوقع. تقوم دائرة الرقابة المالية بالإبلاغ عن المعلومات إلى الخزينة التي تقوم بإدارة الموجودات المسالة قصيرة الأجل للبنك والمكونة على نحو كبير من ودائع لفترات قصيرة لدى بنوك أخرى وتسهيلات أخرى بين البنوك لضمان الاحتفاظ بسيولة كافية لدى البنك ككل.

تقوم دائرة الرقابة المالية برصد السيولة اليومية. يتم تنفيذ أدوات تنفيذ اختبارات الجهد المنتظمة في ظل مختلف السيناريوهات ويتوقع أن ترسخ هذه الممارسة بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٨. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من جانب أي إل سي أو. يتم تقديم ملخص تقرير منتظم، متضمناً أية استثناءات والإجراء العلاجي المتخذ إلى أي إل سي أو.

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

التعرضات إلى مخاطر السيولة
إن المقياس الرئيسي الذي يستخدمه البنك لإدارة مخاطر السيولة هو معدل صافي الأصول المسالة إلى ودائع العملاء. لاحتساب ذلك، تعتبر صافي الأصول المسالة على أنها تحتوي على النقد وما في حكمه والأوراق المالية الاستثمارية التي يوجد لها سوق سائلة نشط ناقصاً أية ودائع من البنوك والأوراق المالية المدينة المصدرة والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام طريقة احتساب نمطية لقياس التزام البنك بحدود السيولة الموضوعة من جانب مصرف البحرين المركزي.

تفاصيل معدل سيولة الموجودات إلى ودائع العملاء للبنك كما في تاريخ الميزانية وخلال السنة كانت كما يلي:

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
٣١ ديسمبر	٪١٧٩	٪١٦٥
متوسط الفترة	٪١٤٤	٪١٦٢
الحد الأقصى للفترة	٪٢٦٩	٪١٨٩
الحد الأدنى للفترة	٪٨٣	٪١٢٦

لمواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات راجع إيضاح (٢٩).

مخاطر السوق
مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل معدل الربح وأسعار الأسهم ومعدل سعر الصرف وهامش الائتمان والتي لها تأثير على دخل البنك أو قيمة أدواته المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المقبولة مع تحقيق عائد مجزي على المخاطر.

إدارة مخاطر السوق
يقوم البنك بفصل تعرضه لمخاطر السوق بين المحافظ للمتاجرة والمحافظ لغير المتاجرة.

لا يقوم البنك بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. يتم إدراج جميع إيرادات/ خسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم موجودات ومطلوبات الميزانية العمومية من جانب عمليات الخزينة. تقع المسئولية عن رصد وإدارة المخاطر المصاحبة لذلك أيضاً على عاتق الخزينة.

السلطة الكلية لمخاطر السوق منوطة بلجنة الأصول والخصوم. دائرة إدارة مخاطر البنوك مسئولة عن وضع سياسات إدارة مخاطر مفصلة (تخضع للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة الأصول والخصوم) ودائرة الرقابة المالية بالنسبة للمراجعة اليومية لتنفيذها.

التعرض لمخاطر السوق – محافظ المتاجرة
ليس لدى البنك دفاتر متاجرة نشطة. جميع استثمارات الأسهم أو الاستثمارات في الديون إما متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ويتم بيعها في السوق خلال فترات لا تتجاوز السنة الواحدة. لذا لا يقوم البنك بحساب "القيمة عند الخطر" (VaR) لمحفظته.

التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة
الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ لغير المتاجرة هو خطر الخسائر الناتجة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأداة المالية بسبب التغير في معدلات الربح بالسوق. تدار مخاطر معدلات الربح بصفة أساسية عبر رصد فجوات معدل الربح وبالحصول على حدود معتمدة مسبقاً لمجموعات إعادة التسعير. إن لجنة الأصول والخصوم هي الجهة التي تقوم برصد الالتزام بهذه الحدود تساعدها في أنشطة الرصد اليومية دائرة إدارة المخاطر بالبنك.

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

ملخص موقف معدل هامش الربح للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ كالتالي :

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٠٧	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	٧٩,٠٦٥	–	–	–	–	٧٩,٠٦٥
موجودات التمويلات الإسلامية	٣٣,٤٠٥	١٤,٢٢٥	٩,٢٩١	١٧,٤٤٧	١,٠٩٤	٧٥,٤٦٢
موجودات مشتراة لغرض المتاجرة	(٣٦٢)	٧,٤٨٠	٥,٨٦٨	–	–	١٢,٩٨٦
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – صكوك	٢٠,٠٥٧	٤,٧٥٠	–	٦,١٢٠	١,٨٨٥	٣٢,٨١٢
مجموع الموجودات	**١٣٢,١٦٥**	**٢٦,٤٥٥**	**١٥,١٥٩**	**٢٣,٥٦٧**	**٢,٩٧٩**	**٢٠٠,٣٢٥**
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	(٤١,٥٦١)	–	–	–	–	(٤١,٥٦١)
حسابات الاستثمار غير المقيدة	(٤٨,١٧٠)	(٣,٠١٧)	(١٢,٩١٣)	–	–	(٦٤,١٠٠)
فجوة معدل هامش الربح	**٤٢,٤٣٤**	**٢٣,٤٣٨**	**٢,٢٤٦**	**٢٣,٥٦٧**	**٢,٩٧٩**	**٩٤,٦٦٤**

٢٠٠٦	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
الموجودات						
ودائع لدى مؤسسات مالية	٣٢,٧٨٢	–	–	–	–	٣٢,٧٨٢
موجودات التمويلات الإسلامية	١,٤٥٣	٦٧٥	١٢٧	٩,٤٤٤	–	١١,٦٩٩
موجودات مشتراة لغرض المتاجرة	–	–	–	–	–	–
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – صكوك	٧,٣٥٢	٥,٢٧٨	–	١,٨٨٥	–	١٤,٥١٥
مجموع الموجودات	٤١,٥٨٧	٥,٩٥٣	١٢٧	١١,٣٢٩	–	٥٨,٩٩٦
المطلوبات						
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	(٢٢,٢٥١)	–	–	–	–	(٢٢,٢٥١)
حسابات الاستثمار غير المقيدة	(١٦,٦٩٣)	(١,٠٤٥)	(٤,٤٧٥)			(٢٢,٢١٣)
فجوة معدل هامش الربح	٢,٦٤٣	٤,٩٠٨	(٤,٣٤٨)	١١,٣٢٩	–	١٤,٥٣٢

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى العديد من معدل الربح المعياري وغير المعياري. السناريوهات المعيارية تأخذ في الاعتبار بصورة شهرية ١٠٠ نقطة من الهبوط أو الارتفاع المتوازي مع مؤشرات العوائد الدولية و ٥٠ نقطة من الارتفاع أو الهبوط مع مؤشرات العوائد.

تحليل حساسية البنك إلى الزيادة أو الهبوط في معدلات الأرباح (على افتراض أن العوامل المتغيرة الأخرى وبشكل أساس معدلات الربح ومركز الميزانية العمومية تبقى ثابتة) هو كالتالي:

	١٠٠ نقطة زيادة / (هبوط) متوازي	٥٠ نقطة زيادة / (هبوط) بعد سنة واحدة
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	± ٩٤٧	± ٤٧٣
٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	± ١٨٥	± ٩٣

تتم إدارة مراكز خطر معدل الربح لمحافظ غير المتاجرة من قبل قسم الخزانة والذي يستخدم أدوات مالية استثمارية، ودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز الناشيء من أنشطة البنك للمحافظ لغير المتاجرة.

التعرض إلى مخاطر سعر الصرف

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغير قيمة الأدوات المالية من جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية . فيما يلي عرض للتعرضات الجوهرية الناتجة عن أسعار صرف العملات الاجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. لدى البنك التعرضات الهامة التالية بالعملة الأجنبية:

	٢٠٠٧ ما يعادل الدينار البحريني	٢٠٠٦ ما يعادل الدينار البحريني
الجنيه الاسترليني	٣,٥٠٧	(١٠)
اليورو	٥١٢	٤,٩٤٠
الدولار الأمريكي*	٤٨,١٠٩	١٢,٧٤٨
الدينار الكويتي	–	٢,٩١٧
عملات دول مجلس التعاون الأخرى*	(٣,٤٢٩)	١,٢٠٠

(*) إن التعرض للدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الأخرى لا يولد أي خطر سعر صرف للبنك، وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الأخرى مرتبطة بالدولار الأمريكي.

خلال السنة، تم تغطية التعرض للجنيه الاسترليني عن طريق إبرام عقد آجل بمبلغ ٤,٥ مليون جنيه استرليني يستحق في تاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٩.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرض عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى العديد من سيناريوهات معدلات الصرف. السيناريو المعياري الذي يتم أخذه في الاعتبار بصورة شهرية هو أساس ٥٪ زيادة أو هبوط في معدلات الصرف للعملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون تعرض الجنيه الأسترليني المغطى.

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

تحليل حساسية البنك إلى الزيادة أو الهبوط في معدلات الصرف (على افتراض أن العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح تبقى ثابتة) كالتالي :

	٢٠٠٧ **ما يعادل** **الدينار البحريني**	٢٠٠٦ ما يعادل الدينار البحريني
الجنيه الاسترليني	–	٤٨٢
الدينار الكويتي	–	١٤٦
اليورو	٢٥٦	٢٤٧

التعرضات إلى مخاطر سعر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة
تتم مراجعة مخاطر الائتمان للأدوات المالية للديون ومخاطر أسعار الأسهم المدرجة من قبل قسم المخاطر والائتمان بصورة دورية، ولكنها حالياً غير جوهرية قياساً إلى النتائج العامة والوضع المالي للبنك.

تنشأ مخاطر سعر صرف العملة من أنشطة الائتمان والاستثمار الاعتيادية للبنك. ليس هناك مراكز سعر صرف فيما يتعلق بالاستثمارات في شركات تابعة أو فروع.

مخاطر التشغيل
مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الأنظمة وأنظمة الرقابة والاختلاسات والأخطاء البشرية والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية والسمعة التجارية وما يتبعها من مساءلات قانونية وتنظيمية. يدير البنك مخاطر التشغيل عن طريق اتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة والتأكد من فصل المهام والمراجعة الداخلية والمطابقة بما فيها التدقيق الداخلي ورقابة الالتزام. يقوم البنك بتوظيف وتدريب الموظفين. يقوم البنك حالياً بتقييم مخاطر التشغيل لكل أقسامه كجزء من عملية التقييم الداخلي للإعداد إلى بازل ٢ (Basle II) حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

إدارة رأس المال
رأس المال التنظيمي
يقوم مصرف البحرين المركزي وهو الهيئة الرقابية الرئيسية للبنك بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال للبنك ككل. لتنفيذ المتطلبات الحالية لمصرف البحرين المركزي، يتطلب من البنك المحافظة على معدل مجموع راس المال إلى مجموع الموجودات الموزون بالمخاطر. يستخدم البنك تصنيفاته الداخلية كأساس لوزن مخاطر الائتمان، الأمر الذي يتوافق مع إرشادات مصرف البحرين المركزي وبازل ٢.

يقسم رأس مال البنك التنظيمي على فئتين :
- الفئة الأولى لرأس المال: وتتضمن رأس المال العادي والاحتياطيات الاختيارية وعلاوة الإصدار والأرباح المستبقاة وأرباح الأقلية بعد طرح الشهرة والموجودات غير الملموسة والتسويات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود التي يتم تضمينها في حقوق الملكية ولكن تعالج بصورة مختلفة لغرض كفاية رأس المال.

- الفئة الثانية لرأس المال: تتضمن مطلوبات مقيدة، أرباح مستبقاة مرحلية مراجعة من قبل المدققين، احتياطيات إعادة تقييم الموجودات، مخصصات الانخفاض في القيمة وجزء من احتياطي القيمة العادلة الذي يتعلق بالأرباح غير المحققة لأدوات حقوق الملكية والمصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع.

تم تطبيق حدود معينة على عناصر قاعدة رأس المال بما يتماشى مع المتطلبات التشريعية. لا يمكن للفئة الثانية لرأس المال أن تزيد عن الفئة الأولى لرأس المال. كما قد لا يزيد رأسمال القرض الثانوي لأجل المؤهل عن نسبة ٥٠٪ من الفئة الأولى لرأس المال. إضافة إلى ذلك، هناك قيود على مبلغ المخصصات الجماعية للانخفاض في القيمة التي يمكن إدراجها كجزء من رأسمال الفئة الثانية. تتضمن الخصوم الأخرى من رأس المال القيم الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة التي لا يتم تضمينها في توحيد البيانات المالية التنظيمي والاستثمارات في رأسمال البنوك وبعض البنود التنظيمية الأخرى.

يتم تصنيف العمليات التشغيلية للبنوك على أنها إما دفاتر متاجرة أو دفاتر بنوك ويتم تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر بناءً على اشتراطات محددة تحاول أن تعكس المستويات المتغيرة للخطر المصاحب للموجودات وحالات التعرض للمخاطر خارج الميزانية العمومية.

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

لدى البنك سياسة تتمثل في الاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطور المستقبلي للنشاط التجاري. كما يتم إدراج أثر مستوى رأس المال على العائدات للمساهمين ويعترف البنك بالحاجة إلى المحافظة على التوازن بين العائدات العالية المحتملة مع وجود المزيد من التكييف والمزايا والسلامة التي يمكن تحملها من جانب رأسمال ذي موقف سليم.

طوال الفترة، التزم البنك وعملياته التشغيلية بجميع الاشتراطات الخارجية الخاصة برأس المال. ليست هناك تغييرات هامة في إدارة البنك لرأس المال خلال الفترة.

موقف رأس مال البنك التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر كما يلي :

بآلاف الدنانير البحرينية

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٢٧٢,٠١١**	٦٠,٢٧٢
الفئة الأولى لرأس المال		
رأس المال وعلاوة الإصدار	١٠٠,٠٠٠	٣٠,١٥٤
الاحتياطي القانوني	٣,٢٥٨	١,١٧٤
أرباح مستبقاة	٢٩,١٠٢	١٠,٥٦٥
مجموع رأس المال التنظيمي	**١٣٢,٣٦٠**	٤١,٨٩٣
رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية إلى مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٤٨,٦٦**	٦٩,٥١

تخصيص رأس المال

تخصيص راس المال بين عمليات وأنشطة محددة يعتمد على المتطلبات التنظيمية. إن سياسة البنك في إدارة رأس المال هي زيادة عائد المخاطر المعدل إلى الحد الأقصى واستيفاء كل المتطلبات التنظيمية. إن سياسة البنك في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة مجلس الإدارة بشكل دوري.

٣٣. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها بعد من قبل البنك

خلال السنة، تم إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الجديدة / المعدلة التالية والتي لم تكن سارية المفعول في تاريخ الميزانية العمومية :

- معيار المحاسبة الدولي (١) المعدل – عرض البيانات المالية.
- معيار المحاسبة الدولي (٢٣) – تكاليف الاقتراض (ساري المفعول للسنة المالية من أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي لإعداد التقارير (٨) – أنشطة القطاعات (ساري المفعول للسنة المالية من أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩).
- تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (١١)– المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٢) – البنك ومعاملات أسهم الخزانة (ساري المفعول للسنة المالية من أو بعد ١ مارس ٢٠٠٧).
- تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (١٤) ومعيار المحاسبة الدولي (١٩) – حدود خطة منافع الموجودات، الحد الأدنى من المتطلبات التمويلية وتفاعلها (ساري المفعول للسنة المالية من أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩).

ان تطبيق هذه المعايير والتفسيرات لا يتوقع ان يكون له أثر جوهري على البيانات المالية للبنك.

٣٤. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتلاءم مع تصنيف السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيف هذه على صافي الربح أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.